المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي

2020

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

Palestine Deposit Insurance Corporation

هاتف: ٢٩٧٧٠٥٠ ٢ ٩٧٠+
فاكس: ٢٩٧٧٠٥٢ ٢ ٩٧٠+
ص.ب: ٦٢٦ رام الله – فلسطين

Tel: +970 2 2977050
Fax: +970 2 2977052
P.O.BOX: 626 Ramallah - Palestine

www.pdic.ps

info@pdic.ps

المحتويات

قائمة المصطلحات 5
الرؤية والرسالة 7
مجلس الإدارة 8
الهيكل التنظيمي 14
اللجان 15
كلمة رئيس مجلس الإدارة 16
كلمة المدير العام 17

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية 18
مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني 19
مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني 22

الفصل الثاني: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في فلسطين 35
نظام ضمان الودائع في فلسطين 36
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع 37
نشأة المؤسسة 37
إدارة المؤسسة 37
حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة 40
العضوية 40
رسوم الاشتراك 40
تعويض المودِعين 41
التصفية 41
إدارة الاحتياطي 41

الفصل الثالث: إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2020 42

الفصل الرابع: القوائم المالية 45
تقرير مدقق الحساب المستقل 46
قائمة المركز المالي 48
قائمة الدخل و الدخل الشامل 49
قائمة التغيرات في حقوق الملكية 50
قائمة التدفقات النقدية 51
إيضاحات حول القوائم المالية 52

الجداول

جدول (1): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسبة النمو للفترة (2019-2020)..... 23
جدول (2): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة ونسبة النمو للفترة (2019-2020)..... 24
جدول (3): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2012-2020)..... 24
جدول (4): أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الاعضاء للفترة (2018-2020)..... 29
جدول (5): البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2020..... 29
جدول (6): توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسب المنطقة 31
جدول (7): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودِعين في البنوك الأعضاء للفترة (2013-2020) 34
جدول (8): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل 44

الاشكال

شكل (1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2020) 19
شكل(2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2020) 20
شكل(3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2020)..... 21
شكل(4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2020) 21
شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2020)..... 22
شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2019-2020)..... 23
شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 25
شكل(8): مقارنة نسبة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 25
شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2009-2020) 27
شكل(10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2020 28
شكل (11): التغير في صافي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2018-2020). 28
شكل(12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2020 30
شكل(13): ودائع العملاء الخاضعة للقانون..... 32
شكل(14): شبكة الأمان المالي في فلسطين 36
شكل(15): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين 40

قائمة المصطلحات

البنوك الأعضاء:

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الوافدة العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تجارية أم إسلامية.

المجلس :

مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء لكل العملات باستثناء:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، ودائع سلطة النقد الفلسطينية، ودائع ما بين الأعضاء.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيّد وفق ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، وإيداعات شركات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد.

الودائع الخاضعة للتعويض الفوري:

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودِع لدى البنك الواحد وبسقف 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى) والتي تستحق التعويض في حال تصفية البنك العضو.

الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها على 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

سقف التعويض:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويضٍ فوري للمودِع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيتُه ويساوي 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقرها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الأعضاء في الهيئة (85) عضواً و(8) مؤسسات تابعة و(16) شريكاً.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:

مبادئ أساسية صادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية وعددُها (16) مبدأً أساسياً، تُستخدم كإطار يدعم الممارسات الفعالة لضامني الودائع.

نشأة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

أنشأت المؤسسة بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، والذي تم إقراره من قبل سيادة الرئيس بتاريخ 29/5/2013، وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والاداري.

الرؤية

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالة

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء.

القيم الجوهرية

- المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
- ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- العمل بمهنية عالية وتميُّز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وتطبيق أفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.
- العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
- التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

الأهداف

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
- رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودِعين لدى البنوك الأعضاء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

مجلس الإدارة

معالي السيد عزام الشوا

محافظ سلطة النقد ورئيس مجلس الإدارة

عُيّن معالي السيد عزام الشوا، من قبل سيادة الرئيس محمود عباس "حفظه الله" بمرسوم رئاسي محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية ورئيسا لمجلس إدارتها في 20 تشرين الثاني من عام 2015.

وما يزال السيد الشوا يضيف الى إرثه المهني المرموق في مجالي العمل الحكومي والمصرفي. ففي العام 2003، عُيّن السيد الشوا وزيراً للطاقة في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أمضى أكثر من ثلاث سنوات بمنصبه، حيث تميزت هذه السنوات بنشاط مشهود. كما واستهل السيد الشوا مرحلة تأهيله القيادي بتوليه رئاسة التنظيم الطلابي المعروف بالاتحاد العام لطلبة فلسطين في الجامعة التي درس فيها بالولايات المتحدة الامريكية.

ولد السيد عزام الشوا في مدينة الكويت في عام 1963، وفي نفس العام انتقل وعائلته إلى مدينة غزة في فلسطين. وقد أنهى تعليمه من كلية ليموين-أوين (Lemoyne-Owen Col-lege) في مدينة ممفيس في ولاية تينيسي الامريكية عام 1988، حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات بتقدير مشّرف.

ويعتبر السيد الشوا مصرفيّا بارزاً بحكم خبرته المبكرة والريادية الطويلة في هذا المضمار، فقد بدأ مسيرته العملية فور عودته لبلده من دراسته بالخارج، فانضم الى بنك فلسطين في عام 1989، حيث شغل منصب مدير العلاقات الدولية إضافة الى عدة وظائف ومسئوليات أخرى تولاها وعمل من خلالها على الارتقاء بمكانة المصرف ودوره وتعزيز شبكة علاقاته في فلسطين وخارجها. وفي عام 1994، عُيّن السيد الشوا منسق فروع غزة بالبنك العربي في فلسطين، والذي يمثل أكبر مجموعة مصرفية في فلسطين، ويعتبر من أهم أعضاء الشبكة المصرفية العربية والاقليمية الواسعة التابعة للبنك العربي (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية) الام.

وشهد العام 2007 ذروة انخراط معالي السيد الشوا في خضم العمل المصرفي بتوليه منصب المدير العام لبنك القدس. فعمل على تطوير البنك بإعادة هيكلة أهم دوائره لتتمكن من مجاراة انطلاقة البنك الجديدة التي اعتمدت على إطلاق منتجات وخدمات مصرفية مستحدثة مما عزز من دور وصورة البنك في الوسط المصرفي. وفي عام 2012، ترأس معالي السيد الشوا مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين حيث فعّل بشكل ملموس دورها في خدمة البنوك الاعضاء والقطاع المصرفي بصورة عامة.

وفي آذار 2013، انضم السيد الشوا إلى البنك التجاري الفلسطيني كمديره العام، فعمل منذ البداية على توسيع رقعة خدماته المصرفية وحصته السوقية مما أثمر في زيادة ملحوظة

في قاعدة معتمديه. وفي عام 2014، اتخذ السيد الشوا خطوة رائدة برفع رأس مال المصرف عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل (Convertible Bonds)، واعتبرت هذه الخطوة مبادرة جديرة وغير مسبوقة في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث أسهمت بصورة ملموسة في تطوير وتعميق السوق الرأسمالية المحلية.

ومنذ تأسيسه في عام 2002، ظل السيد الشوا عضواً بارزاً بمجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي يمثل صندوق الدولة السيادي وذراعها الاستثماري، وهو يعمل كمؤسسة استثمارية مستقلة تهدف إلى المساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية المستدامة بتوجيه جلّ استثماراتها الى الداخل وجذب الاستثمارات الاجنبية، وتعظيم العوائد الاستثمارية طويلة الاجل لصالح الصندوق والشعب الفلسطيني بصورة عامة.

كما يشغل السيد الشوا رئاسة مجلس إدارة مؤسسة فلسطين المستقبل للأطفال، ورئاسة اتحاد رفع الأثقال الفلسطيني، إضافة إلى عضوية مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة. كما وأنه عضواً ناشطاً في مجالس إدارة عدة منظمات ومؤسسات محلية ودولية، أهمها: جمعية رجال الاعمال، مؤسسة القيادات الشابة (Young Presidents Organization YPO)، وشركة توليد الطاقة الفلسطينية (Palestine Power and Generating Company)، ومؤسسة التعاون، ومؤسسة محمود عباس، ومؤسسة التعليم من اجل التوظيف (Education for Employ-ment)، ومؤسسة ياسر عرفات. إضافة إلى أن السيد الشوا عضو في اتحاد المصارف العربية. وترأس السيد الشوا قد سابقاً مجلس إدارة عدة مؤسسات أهمها مؤسسة ريف للإقراض، وشركة "نات هيلثNat Health "، ونادي غزة الرياضي، وجمعية أطفالنا للصم.

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، أستاذ في كلية الحقوق والإدارة العامة، دائرة القانون، وعميد لشؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، عمل مستشاراً قانونياً للعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، وكان عضواً في مجالس إدارة في عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، عمل على إعداد مشاريع قوانين وأنظمة في مجالات مختلفة، شارك في زيارات علمية في جامعات عربية وإقليمية وعالمية، وشارك في عديد المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، قام بالتدريس في جامعات عربية وأوروبية ومحلية.

د. محمد الأحمد

عضو

ولد في نابلس عام 1956، وحصل على درجة الدكتوراه في النظرية الاقتصادية والمالية العامة من جامعة برلين الحرة عام 1994، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة فاندربلت في الولايات المتحدة عام 1984، والبكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بيرزيت عام 1981. يعمل أستاذا للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وشغل فيها منصب رئيس دائرة الاقتصاد، ومديرا لبرنامج الماجستير في الاقتصاد خلال الفترة 1994-1999، وعميدا لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة 1999-2004، ومديرا للتخطيط والتطوير عام 2005، ثم نائبا لرئيس الشؤون الإدارية والمالية في الفترة 2011-2016، كما ويعمل حاليا على تأليف كتاب عن الاقتصاد السياسي العالمي.

كان د. زاغة باحثاً زائراً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذاً زائراً في معهد الدوحة للدراسات العليا. ومن الجدير بالذكر، أن آخر عمل بحثي له ضمن فريق بحثي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع تقرير عن السكان في فلسطين حتى عام 2050. وربطته علاقات بحثية مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني) ماس (، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد كريس ميكلسن في النرويج.

له العديد من المنشورات، وتشمل اهتماماته البحثية قضايا الاقتصاد السياسي العالمي، واللامركزية المالية، والنظام الضريبي، والإصلاحات الضريبية في الدول النامية، وقضايا جودة التعليم العالي والأداء المؤسسي، وقضايا الفقر واللامساواة، كما وقدم العديد من الاستشارات لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في فلسطين.

د. عادل زاغه

عضو

الفاضلة رولا شنار
عضو

تمتلك شنار أكثر من عشرون عاماً في قطاع التنمية الدولية، إدارة المشاريع، تنمية القطاع الخاص، الريادة وإدارة المانحين في القطاع الاقتصادي. فقد تولت العديد من المناصب القيادية في فلسطين، الشرق الاوسط وشمال افريقيا والولايات المتحدة الامريكية.

فقبل أن تكون مؤسس ومدير شركة فورورد للاستشارات التجارية، عملت رولا كمدير برامج في مؤسسة التعاون في فلسطين وقبل ذلك كمدير اقليمي لمؤسسة صلتك في قطر لدعم النمو الاقتصادي والريادة، حيث غطت مسؤولياتها أكثر من ١٥ دولة عربية لمواجهة البطالة من خلال رسم السياسات وتصميم برامج لتشغيل الشباب والنهوض بالمجتمعات والاقتصادات العربية.

عملت كمستشارة لتنمية القطاع الخاص ومدير دائرة شئون المانحين في وزارة الاقتصاد الوطني - فلسطين، حيث نظمت علاقة الوزارة مع المانحين وساهمت في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لدعم القطاع الخاص، كما وقادت أكثر من فريق عمل مع عدة مانحين، وعملت على ملفات اقتصادية منها: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحسين البيئة الاقتصادية وتطوير دور القطاع الخاص.

وكريادية في عالم الطاقة المتجددة، شاركت الشنار في تأسيس شركة فلسطينية أصبحت رائدة في مجال الطاقة البديلة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت رولا في أكثر من شركة في مجال البتروكيماويات، فقبل رجوعها للوطن في عام ٢٠١٠ سميت رولا مديراً لمشروع في شركة داو للكيماويات للعديد من محطات الكيماويات في كاليفورنيا وميشيغان وتكساس وكندا.

تحمل الفاضلة شنار شهادة ماجستير في الاعمال الدولية من جامعة سانت توماس في هيوستن - تكساس، وبكالوريوس في ادارة انظمة المعلومات من جامعة هيوستن في تكساس.

تم دعوة شنار لتمثل فلسطين كمتحدثة في مجالات الابداع والاقتصاد والتشغيل في مؤتمرات ومحافل دولية عديدة في أوروبا وأمريكا والخليج العربي.

ومن الجدير بالذكر، بأنها قد انضمت كعضو في مجلس أمناء في جامعة النجاح الوطنية، وعضو في مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في عام 2019.

السيد طارق المصري

عضو

تقلد السيد المصري عدة مناصب في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهو يشغل حالياً منصب مراقب الشركات في الوزارة، وكان في الفترة 2014-2018 يشغل منصب مدير عام تسجيل الشركات، وقبل ذلك شغل منصب مستشارا لوزير الاقتصاد الوطني.

السيد المصري كان عضواً لدى أكثر من مؤسسة وطنية مثل: المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، والمجلس الأعلى للخطوط الجوية الفلسطينية، والمعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب. وكان مقرراً لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، كما ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يحمل السيد المصري شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية منذ عام 1995.

السيد أحمد الصباح
عضو

شغل السيد الصباح عدة مناصب في وزارة المالية، ويشغل منذ العام 2013 منصب المحاسب العام للوزارة، بالإضافة إلى مدير عام دائرة الممتلكات الحكومية. وفي الفترة بين 2007 و2008 عمل مديراً عاماً للحسابات العامة، وقبل ذلك وفي عام 2003 وحتى عام 2007 كان مديراً عاماً للخزينة، وفي السنوات التي سبقتها شغل منصب مدير عام المدفوعات في وزارة المالية.

السيد الصباح عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة وطنية، فهو عضو مجلس إدارة في مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وعضو مجلس إدارة في المجلس الأعلى للدفاع المدني، وكذلك في شركة النقل الوطنية للكهرباء.

يحمل السيد أحمد شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت منذ عام 2007.

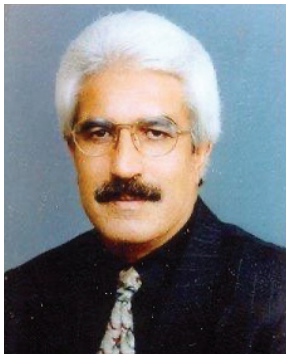

د. غازي مصلح
عضو

شغل د. مصلح عدة مناصب، ففي الفترة 1981-1989 شغل منصب مدير البنك العربي - فرع صويلح في المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثم عمل مساعداً للمدير العام لدى بنك الاستثمار العربي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1992-1998، كما وتقلد منصب مدير عام بنك الدوحة في الباكستان في الفترة 1998-1999. إضافة إلى عمله نائباً للمدير العام وقائماً بأعمال المدير العام في بنك فلسطين الدولي للفترة 1999-2002، ومن ثم تقلد منصب نائب المدير العام وقائماً بأعمال المدير العام لدى بنك القدس للفترة 2002-2010.

كما وشغل د. غازي عضوية مجالس إدارة لدى العديد من الشركات المملوكة للبنوك في المملكة الأردنية الهاشمية، إضافة إلى أنه قدم عدة دراسات وأوراق بحثية منها ما نشر في مجلات رسمية وأخرى قدمت لاستكمال متطلبات دراسية.

يحمل د. مصلح شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة منذ عام 2013.

الهيكل التنظيمي

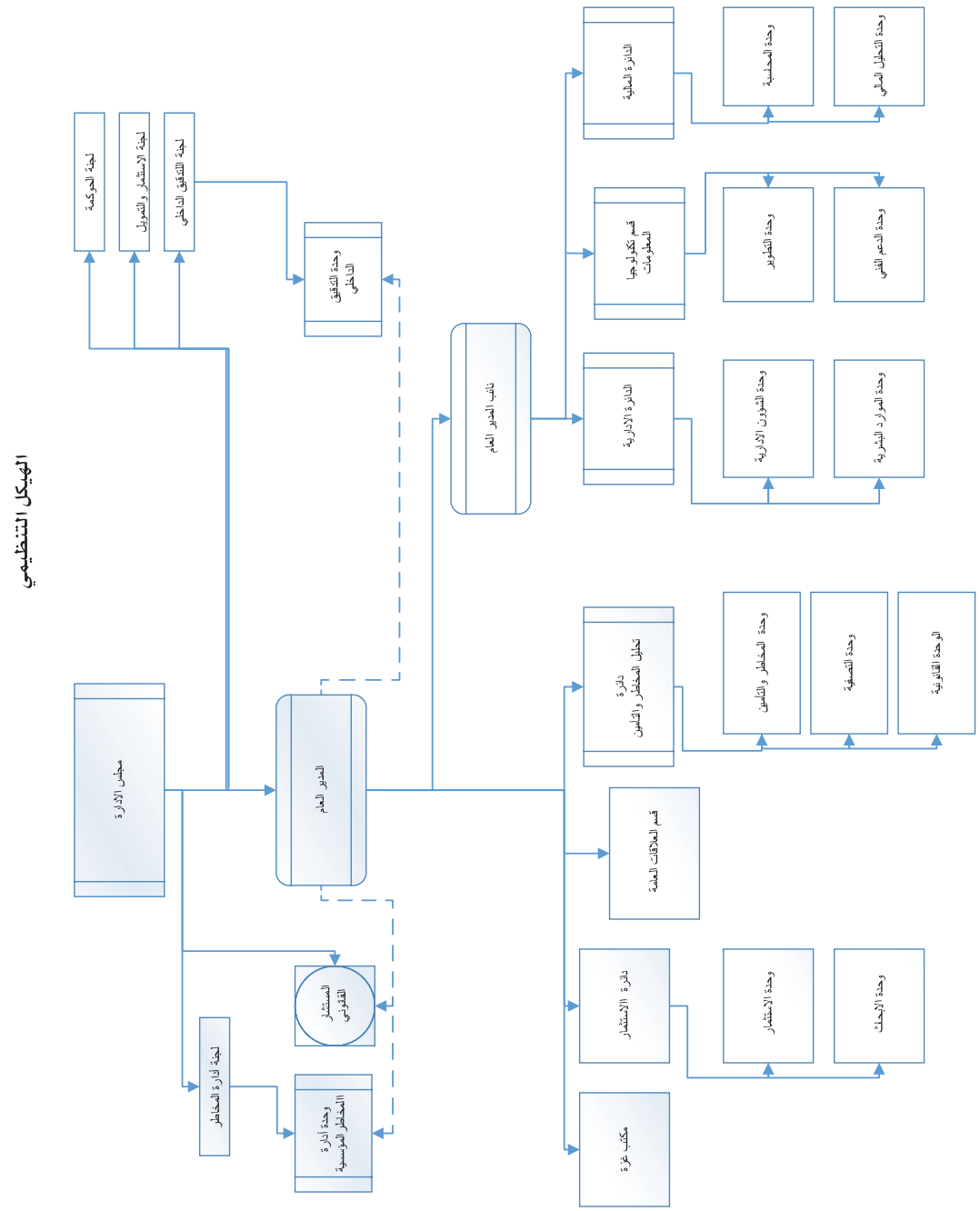

اللجان

1. لجان منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

أ. لجنة الحوكمة:

» السيد طارق المصري - رئيساً.

» د. محمد الأحمد.

» الفاضلة رولا الشنار.

ب. لجنة الاستثمار والتمويل:

» معالي السيد عزام الشوا- رئيساً.

» السيد احمد الصباح.

» د. عادل الزاغة.

ت.لجنة التدقيق الداخلي:

» د. غازي مصلح / رئيساً.

» السيد طارق المصري.

» د. محمد الأحمد.

ث. لجنة إدارة المخاطر:

» الفاضلة رولا الشنار / رئيساً.

» د. عادل الزاغة.

» د. غازي مصلح

2. لجان شكلت بحكم القانون:

لجنة التصفية:

» المدير العام، السيد زاهر الهموز- رئيساً.

» ممثل عن مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، السيد طارق ربايعة.

» ممثل عن دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، السيد مصطفى أبو صلاح.

» مستشاران من خارج المؤسسة يختارهما المجلس بناءً على خبرتهما وكفاءتهما في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون:

- د. حنا قفه، خبير مالي.

- أ.شرحبيل الزعيم، خبير قانوني.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني -بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الإخوة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع-أن أجدد اللقاء بكم من خلال تقديم التقرير السنوي السابع للمؤسسة للعام 2020، معبراً عن اعتزازي بهذه المؤسسة المهنية الرائدة وبدورها الحيوي باعتبارها ركناً أساسياً من أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في فلسطين، وكدعامة أساسية في حماية أموال المودعين.

وقد باتت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تتمتع بحضورٍ لافت على الصعيد المحلي والعالمي رغم حداثة نشأتها، حيث شاركت في عدة مؤتمرات عربية ودولية، مما مكّنها من تبادل الخبرات ومواكبة أحدث التطورات في مجال حماية أموال المودعين، وهو ما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والثقة بالنظام المصرفي في فلسطين والمساهمة في الحفاظ على استقراره.

وعلى الرغم من انتشار جائحة كورونا (فيروس كوفيد - 19) منذ آذار 2020 وما تركته ومن آثار سلبية على مجمل الوضع الاقتصادي، وعودة أزمة إيرادات المقاصة من جديد (خلال الفترة من أيار وحتى تشرين ثاني)، أظهرت مؤشراتُ أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2020 نتائجَ إيجابية، فقد ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية العام 2020 بمقدار 1,753.6 مليون دولار أو ما نسبته 13.10% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2019 ليصل إلى حوالي 15,138.3 مليون دولار، وسجّل إجمالي الموجودات لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً بمقدار 2,543 مليون دولار وبنسبة نمو 14.7% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2019 ليبلغ حوالي 19,886.2 مليون دولار، بالإضافة إلى ارتفاع الرصيد القائم لصافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام 2020 بمقدار 953.4 مليون دولار أو ما نسبتُه 10.9% عن مستواه في العام 2019 ليصل إلى حوالي 9,711.4 مليون دولار، واستمرت البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية وأعلى من المعايير الدولية وبلغت النسبة 15.6% في نهاية العام 2020، بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة تغطية المخصصات الى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 86.1% في نهاية العام 2020 بالمقارنة مع مستواها البالغ 75% والمسجل في نهاية العام 2019.

وفي الختام، أرحب بكم مجدداً، وأتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي السابع للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أملٌ بأن تكون سنة 2021 نقطةَ تحوُّل إلى الأمام في عملية تنمية اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

عزام الشوا

كلمة المدير العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي السابع للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2020، والذي يتضمن أبرز الإنجازات التي حققتها المؤسسة خلال العام المنصرم، بهدف المساهمة في الاستقرار المالي والمصرفي في فلسطين وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي الفلسطيني، حيث تعد المؤسسة ركناً وشريكاً أساسياً في شبكة الأمان المالي الفلسطيني.

تميز العام 2020 بتطور المؤشرات ذات الصلة بالودائع والمودعين، حيث بلغت ودائعُ العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 14,482.7 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقارنة بـ 12,725.7 مليون دولار في نهاية عام 2019 وبنسبة ارتفاع بلغت 13.81%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,806 ألف مودِع، وبمتوسط وديعة بلغ 8,384 دولار لعام 2020 مقارنة بـ 1,730 ألف مودِع ومتوسط وديعة بلغ 7,735 دولاراً في نهاية عام 2019، في حين تبلغ نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهُم بالكامل وبسقف تعويض عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى 93.54% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعهُم لأحكام القانون في نهاية عام 2020.

على الصعيد المالي، بلغت إيرادات المؤسسة من رسوم الاشتراك للبنوك الأعضاء والعوائد عليها حوالي 26.3 مليون دولار في نهاية العام 2020، منها 4.6 مليون دولار رسوم اشتراك المصارف الإسلامية. وبموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى حوالي 212 مليون دولار في نهاية العام 2020 وبنسبة نمو مقدارُها 12.83% عن نهاية العام السابق.

على الصعيد الدولي، شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة، حيث يأتي ذلك تعزيزاً لاستراتيجية واهداف المؤسسة الرامية الى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية، بحيث يتم خلال هذه المؤتمرات مناقشة أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات ضمان الودائع، والاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في تعزيز دورها في الاستقرار المالي ودعم الاقتصاد، وكذلك الاطلاع على آخر المستجدات بخصوص أنظمة ضمان الودائع.

على صعيد المحلي، قامت المؤسسة بالاستجابة لازمة جائحة كوفيد19- باتخاذ عدة إجراءات منها تخفيض نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لمرتين خلال العام 2020 حيث أصبحت نسبة رسوم الاشتراك 0.1% من متوسط الودائع المشمولة بالضمان، مقارنة مع ما كانت عليه النسبة في العام السابق بواقع 0.3%، وذلك دعما لاستقرار القطاع المصرفي الفلسطيني، كما واتخذت المؤسسة كافة التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة موظفيها من خطر الإصابة بفيروس كورونا، وشكلت فريق لإعداد خطة لاستمرارية العمل للتواصل والتنسيق مع الإدارة العليا وموظفي المؤسسة، و لإعداد خطة تتماشى مع التعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني ووزارة الصحة الفلسطينية، كما قام موظفي المؤسسة بالتبرع لصالح صندوق " وقفة عز" و الذي يهدف الى دعم القطاعات المتضررة جراء ازمة فيروس كورونا.

واصلت المؤسسة في بذل جهودها لتحقيق رؤيتها ورسالتها، فقد أولت اهتماما كبيرا بموضوع توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، فلقد قامت المؤسسة بعقد سلسلة من ورشات العمل واللقاءات التوعوية لعدد من البنوك والشركات والجمعيات والمؤسسات والجامعات والكليات، تم من خلالها التعريف بالمؤسسة وطبيعة عملها ومهامها.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وكافة موظفيها، ولأعضاء شبكة الأمان المالي "سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية"، وإلى كافة البنوك الأعضاء في المؤسسة وجمعية البنوك الفلسطينية، مؤكدين أننا سنستمر في الارتقاء بعملنا محلياً ودولياً بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة في هذا القطاع، ومحققين رسالتنا وأهدافنا في سبيل استقرار العمل المصرفي الفلسطيني.

الفصل الأول:
المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

تُعبر المؤشرات الاقتصادية عن الحالة الراهنة لاقتصاد الدولة، لذلك تسعى الدولة إلى تحسين هذه المؤشرات من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.

1. مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تجعله مختلفاً عن باقي اقتصاديات الدول الأُخرى، لما يشهده من أحداث متلاحقة تؤثر على أدائه بشكل ملحوظ، حيث انه يعمل في ظل بيئة تحتوي على العديد من المخاطر التي تحدُّ من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية، منها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في استمرار الحصار المفروض عليه وزيادة التحكم بحركة المعابر، وذلك من أجل تكريس تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتماده وبشكل كبير على الدعم الخارجي.

في هذا الجزء من التقرير، سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2020، بحيث سيتم توضيح أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام بالاستعانة بعدة مؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي، ومعدل البطالة .[1]

1.1 الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعا حادا في معدل النمو خلال العام 2020، فسجل تراجعا بنسبة 11.5% مقارنة بالعام 2019 وذلك نتيجة لتأثره بجائحة كوفيد19- وتداعياتها، ليصل الى ما قيمته 14,015.8 مليون دولار-بالأسعار الثابتة-، وتجدر الاشارة الى أنه خلال الربع الأول من العام2020 أعلنت الحكومة الفلسطينية حالة الطوارئ في الدولة استجابة لجائحة كوفيد19-، تبعها اعلان الحكومة تقييد حركة التنقل بين المحافظات والمدن الامر الذي أدى إلى توقف شبه كامل للنشاط الاقتصادي، وخلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020 بدأت العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي ضمن اجراءات الحكومة الفلسطينية لمواجهة الجائحة.

شكل (1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2020)

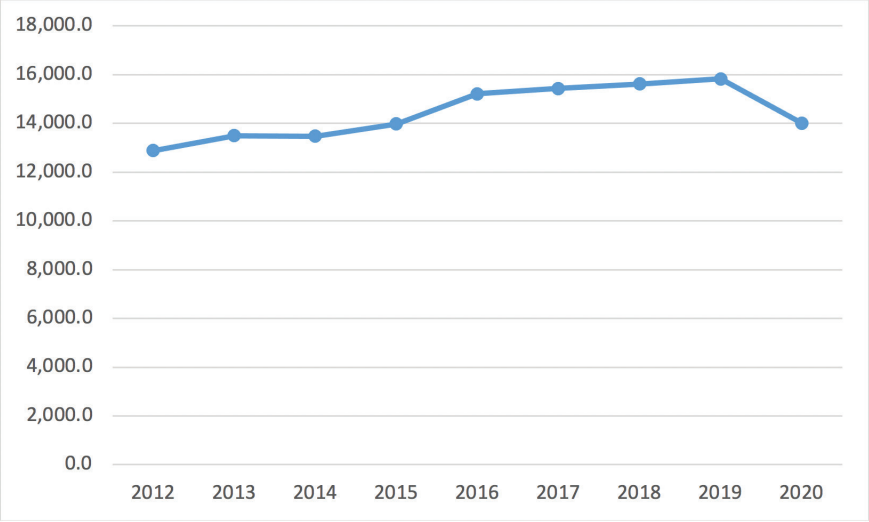

1 بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قابلة للتعديل-سنة أساس 2015-.

1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي:

يُستخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة في المجتمع، بحيث ينعكس الأثر الفعلي للاقتصاد على دخل الفرد، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.7% عن العام 2019 ليصبح حوالي 2,914.1 دولار، ويعود هذا التراجع الى تداعيات أزمة كوفيد-19.

شكل(2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2020)

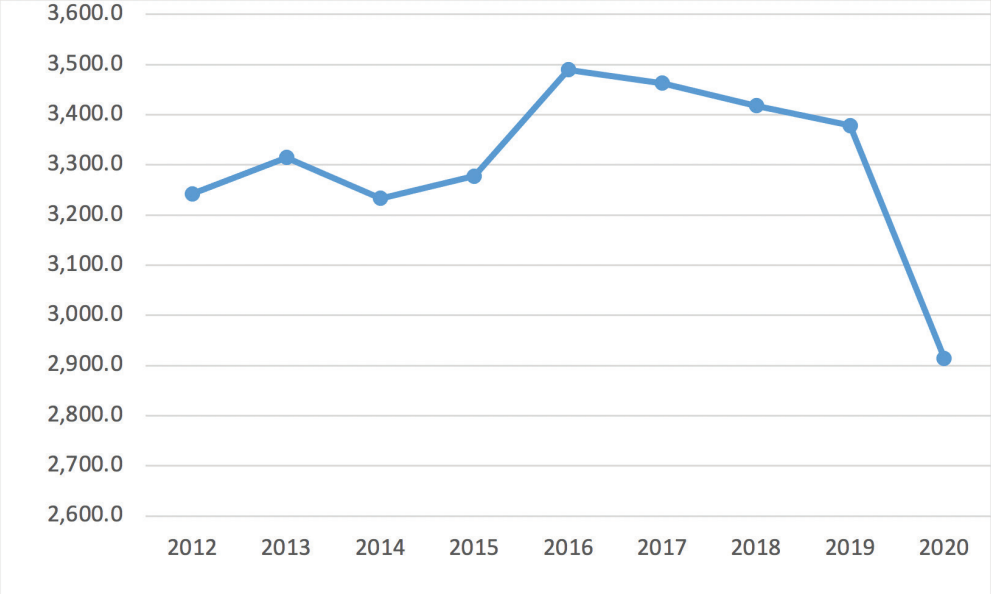

1.3 الطلب الكلي:

خلال العام 2020، شهد حجم الطلب الكلي تراجعا في معدلات النمو في معظم بنوده الرئيسية (الاستهلاك النهائي، وحجم الاستثمار، وصافي الصادرات)، بحيث انخفض الاستهلاك النهائي بنسبة 10.1%، كما شهد حجم الاستثمار تراجعا بنسبة23.2% عن العام 2019.

على صعيد العجز في الميزان التجاري، تراجع معدل النمو في الصادرات 6.7%، كذلك حجم الواردات تراجع بنسبة 15.3% عن معدل النمو في العام 2019.

شكل(3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2020)

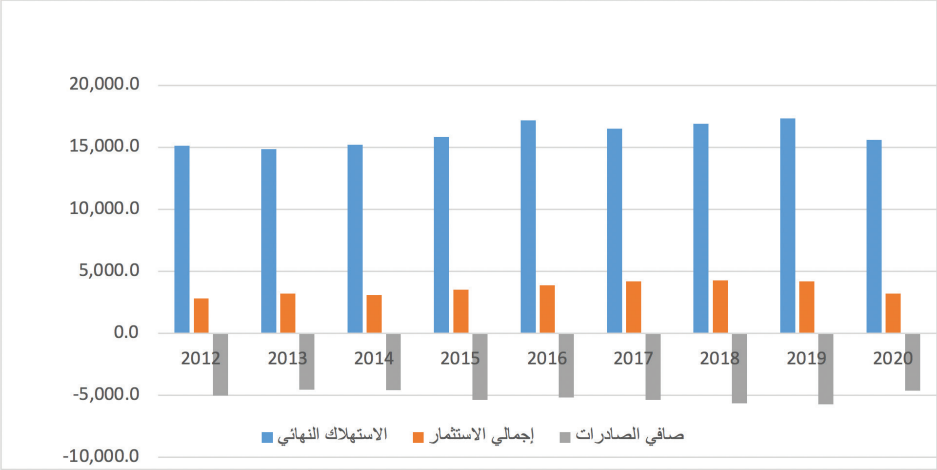

1.4 مؤشرات سوق العمل:

يعتبر سوق العمل الاكثر تأثرا خلال جائحة كوفيد19- المستمرة منذ مطلع العام 2020، حيث انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في عام 2020 لتصل الى 41% مقارنة مع 44% في عام 2019؛ وأشارت البيانات الى ان هذه النسبة انخفضت في الضفة الغربية من 46% الى 44% كما انخفضت في قطاع غزة من 41% الى 35% خلال نفس الفترة.

وهذا يفسر عدم ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير خلال العام 2020، حيث بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في عام 2020 حوالي 26٪ مقارنة مع 25% عام 2019، في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة حوالي 36٪

انخفض عدد العاملين في السوق المحلي من 877 ألف عامل في عام 2019 الى 830 ألف عامل في عام 2020، حيث انخفض العدد في قطاع غزة بنسبة 13% كما انخفض العدد في الضفة الغربية بنسبة 2% لنفس الفترة.[2]

شكل(4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2020)

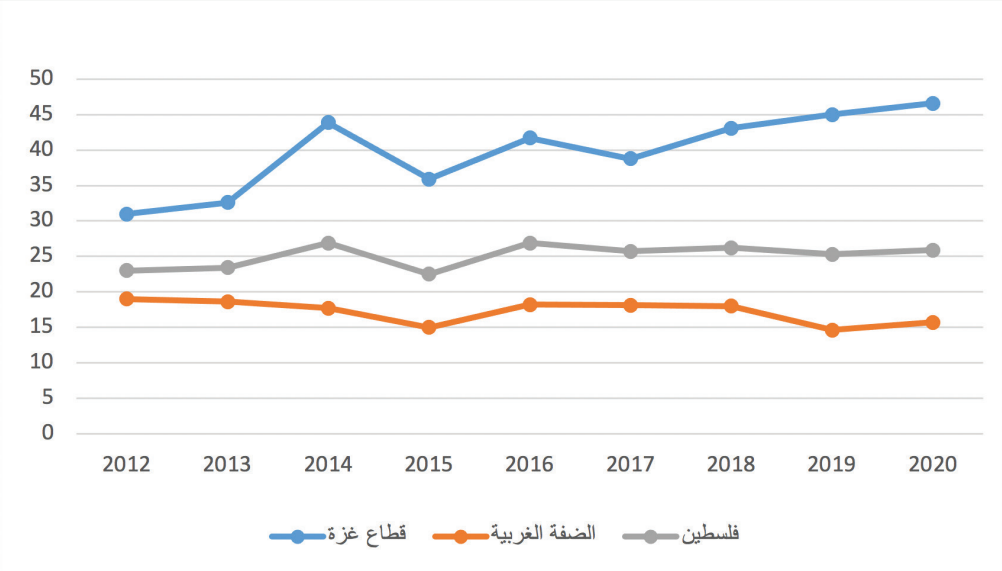

2 تقرير القوى العاملة الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة 46.6% مقابل 15.7% في الضفة الغربية.

2. مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني

القطاع المصرفي جزءٌ لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني، إذ يُعتبر التطور في مؤشرات القطاع المصرفي مقياساً لتحسن مستوى الاقتصاد بشكل عام، بحيث تسعى سلطةُ النقد الفلسطينية إلى المحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضبط هذه المؤشرات، ولقد أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2020 تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنةً مع تلك المؤشرات للعام 2019، وفيما يلي ملخصٌ لأهم تطورات تلك المؤشرات:[3]

2.1 إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقدارُه 15,138.3 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقابل 13,384.7 مليون دولار في نهاية عام 2019، أي بزيادة قدرُها 1,753.6 مليون دولار ونسبتُها 13.10%، مقابل زيادة مقدارُها 1,157.4 مليون دولار ونسبتُها 9.47% خلال العام 2019.

شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2020)

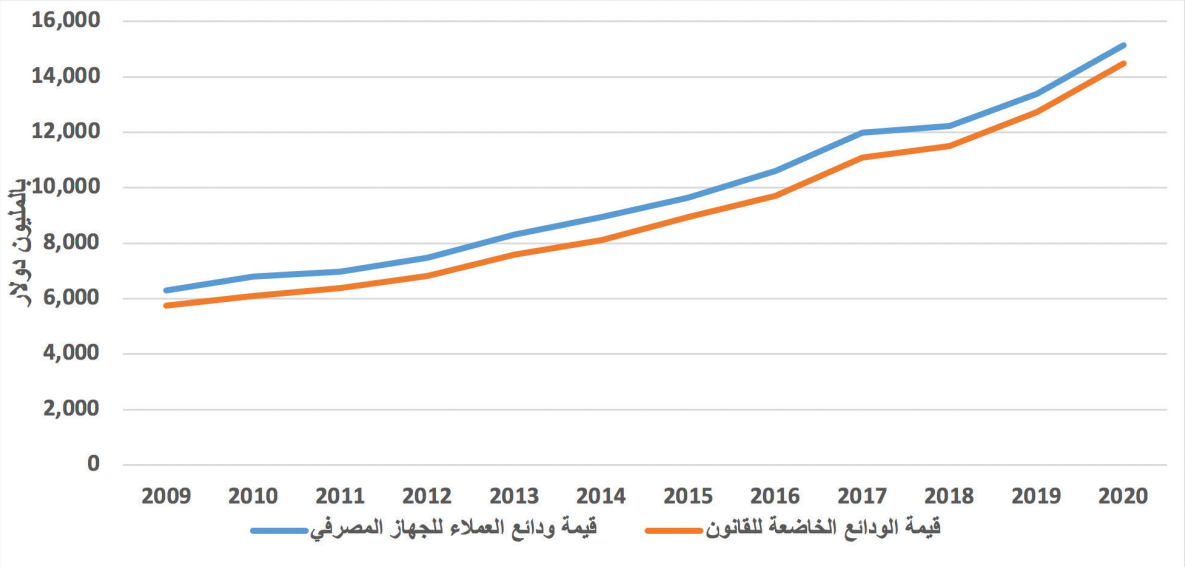

3 بيانات أولية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، قابلة للتعديل.

شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2019-2020)

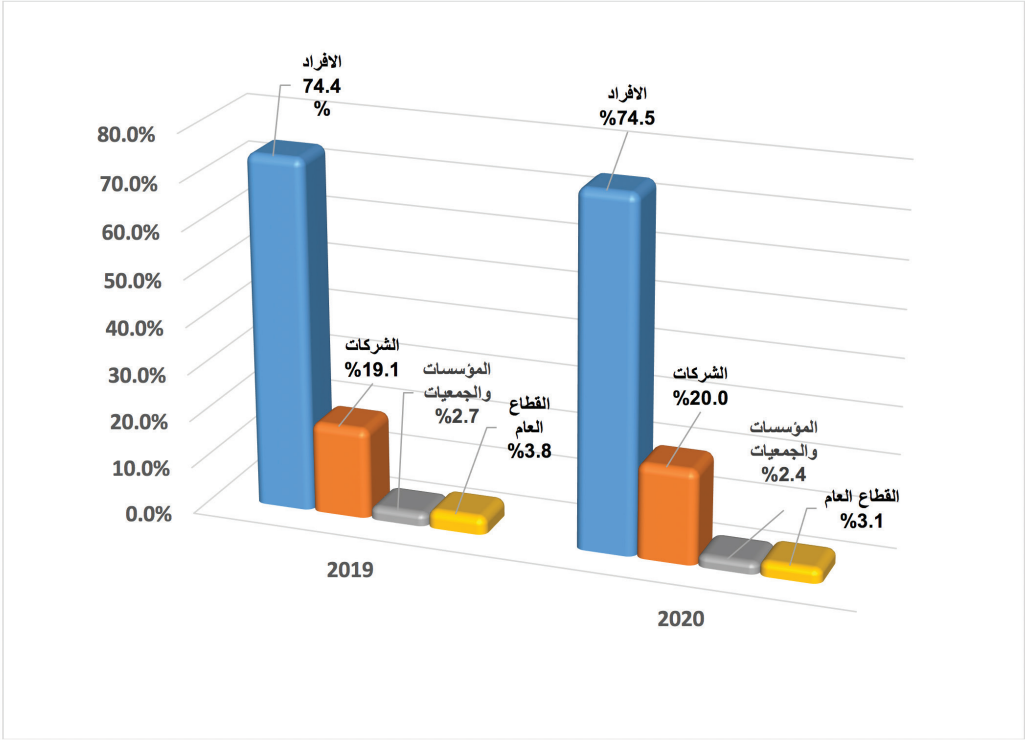

» زادت حصة الافراد والشركات من إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2020، حيث بلغت 74.5% و20% على التوالي، مقارنة مع 74.4% و19.1% على التوالي في العام 2019، في المقابل قلت حصة قطاع المؤسسات والجمعيات والقطاع العام في إجمالي ودائع العملاء.

جدول (1): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسبة النمو للفترة (2019-2020)

	الافراد	الشركات	المؤسسات والجمعيات	القطاع العام
2019	9,956.0	2,559.8	365.2	503.7
2020	11,283.5	3,020.4	369.4	465.1
نسبة النمو	**13.3%**	**18.0%**	**1.2%**	**-7.7%**

شكلت الودائع المملوكة من قبل الأفراد ما نسبته 74.5% من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2020.

جدول (2): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون دولار) ونسبة النمو للفترة (2019-2020)

	ودائع الشيقل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع العملات الأخرى
2019	4,805.9	2,995.7	5,186.6	396.5
2020	5,549.9	3,254.2	5,925.2	409.0
نسبة النمو	15.5%	8.6%	14.2%	3.1%

جدول (3): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2012-2020)

السنة	الودائع (مليون دولار)		عدد المودعين (ألف دولار)		الاجمالي	
	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	الودائع (بالمليون)	المودعين (بالألف)
2012	6,858	626	1,256	208	7,484	1,464
2013	7,553	751	1,233	203	8,304	1,435
2014	8,053	882	1,245	222	8,935	1,467
2015	8,600	1,054	1,264	196	9,654	1,460
2016	9,319	1,285	1,314	223	10,605	1,536
2017	10,345	1,637	1,344	259	11,982	1,604
2018	10,391	1,836	1,355	281	12,227	1,636
2019	11,172	2,213	1,388	343	13,385	1,731
2020	12,468	2,670	1,447	359	15,138	1,806

يستحوذ حجم الودائع لدى البنوك التجارية على نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، فلقد بلغت حوالي 82.4% في نهاية العام 2020 مسجلةً انخفاضاً بنسبة 1.3%عن العام السابق، والذي بلغت به النسبة حوالي 83.5%، في المقابل بلغت نسبة الودائع في البنوك الإسلامية 17.6% محققةً ارتفاعاً بنسبة 6.7% عن العام السابق والتي بلغت 16.5%.

شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

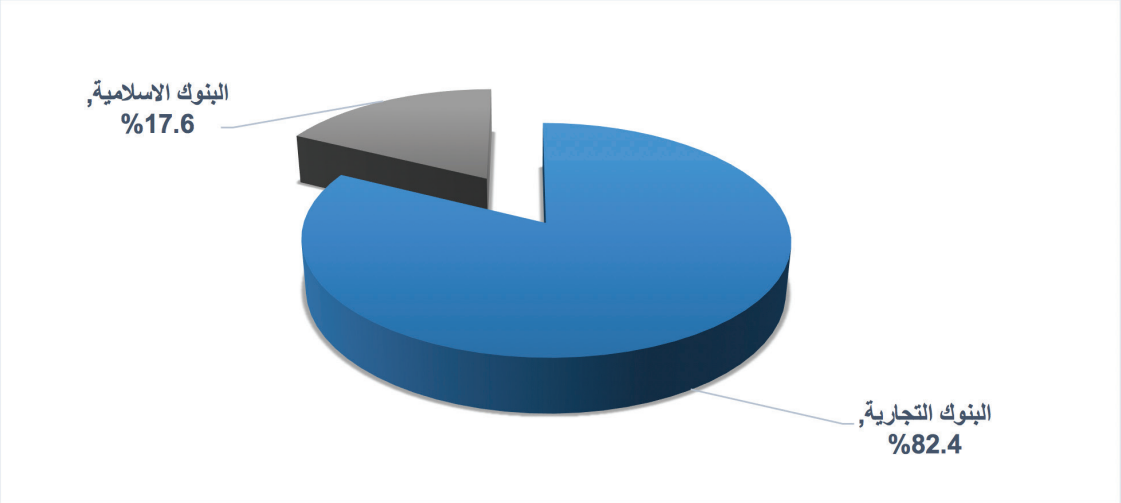

شكل(8): مقارنة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

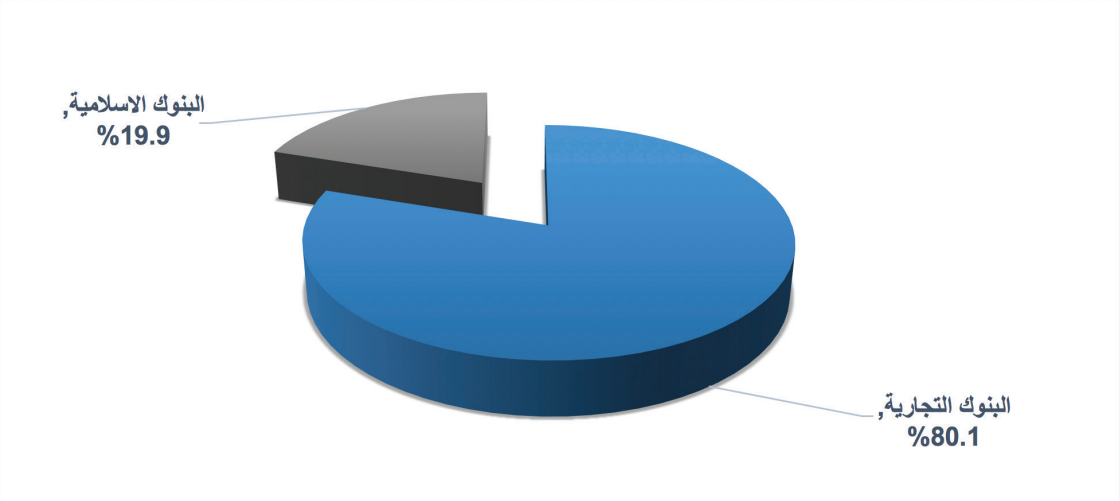

بلغت نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية 80.1% في العام 2020 مقارنة مع 80.2% في العام 2019 محققة انخفاضاً بنسبة 0.1%.

2.2 محفظة التسهيلات الائتمانية:

- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي 9,711.4 مليون دولار في نهاية العام 2020 مقابل 8,757.9 مليون دولار في نهاية العام 2019 وبزيادة قدرها 953.4 مليون دولار ونسبتها 10.9%، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبتُه 48.8% من اجمالي الموجودات في العام 2020 مقابل 50.5% في نهاية العام 2019.
- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) للجهاز المصرفي حوالي 1,691.8 مليون دولار في نهاية العام 2020 مقابل 1,560 مليون دولار في نهاية العام 2019 بزيادة قدرها 131.8 مليون دولار ونسبتها 8.45%، وقد شكلت هذه التسهيلات غير المباشرة ما نسبتُه 8.51% من اجمالي الموجودات في العام 2020 مقابل 8.99% في العام 2019.

2.3 التسهيلات الائتمانية المتعثرة:

- ارتفعت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات المباشرة في الجهاز المصرفي بنسبة 1.3%، حيث بلغت حوالي 4.24% في العام 2020 مقارنةً بـ 4.11% في العام 2019.
- ارتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 86.1% في نهاية العام 2020 مقابل 75% للعام 2019، أي بارتفاع نسبته 14.8%.
- انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي بنسبة 25.3% حيث بلغت في العام 2020 حوالي 4.8% مقابل 6.4% للعام 2019.

2.4 مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي

2.4.1 نسبة كفاية رأس المال

- بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي 15.6% للعام 2020، مقابل 16.6% للعام 2019، علماً بأن تعليمات سلطة النقد الفلسطينية تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 13%، كما أن مقررات بازل (3) تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 8%.

2.4.2 الربحية

- بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2020 ما مقدارُه 100.6 مليون دولار مقابل 164.4 مليون دولار في نهاية العام 2019 وبانخفاض قدرُه 63.7 مليون دولار ونسبتُه 38.8%.
- بلغت نسبة صافي الارباح بعد الضريبة إلى اجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي 0.51% في نهاية العام 2020 مقابل 0.95% في نهاية العام 2019.

» بلغت نسبة صافي الارباح بعد الضريبة الى الشريحة الأولى من رأس المال لدى الجهاز المصرفي حوالي 6.07% في نهاية العام 2020 مقابل 10.05% في نهاية العام 2019.

شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2009-2020)

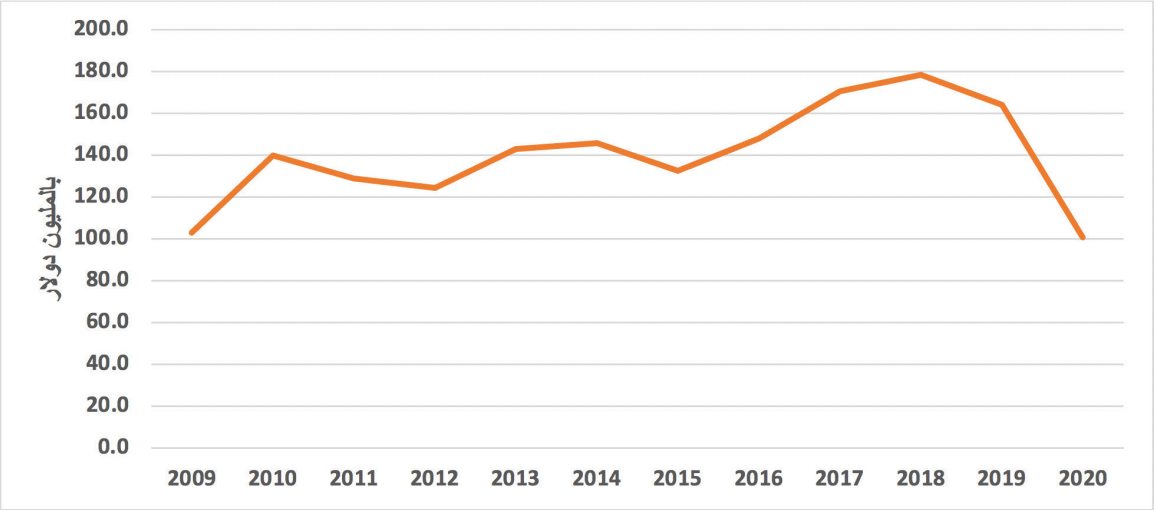

2.5 أداء البنوك الأعضاء

سجلت المؤشرات المصرفية للبنوك الأعضاء -والبالغ عددُها 13 بنكاً-نمواً حقيقياً على مستوى حجم الودائع وحجم الائتمان، وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، نظراً لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وللإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز الاستقرار المالي، هذا يأتي في ظل العمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي ملخص لأهم تطورات مؤشرات أداء البنوك الأعضاء خلال العام 2020:

2.5.1. عدد الفروع والمكاتب

ازداد عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2020، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 379 في نهاية العام 2020، مقابل 370 في نهاية العام 2019 أي بزيادة مقدارُها (9) فروع ومكاتب، وهذا تطبيق لسياسة التفرع التي اعتمدتها سلطة النقد الفلسطينية بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للجمهور.

2.5.2. موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين

» بلغ اجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2020 حوالي 19,886.2 مليون دولار مقابل 17,343.2 مليون دولار في نهاية العام 2019، بزيادةٍ قدرُها 2,543 مليون دولار ونسبتُها 14.7%، مقابل زيادةٍ قدرُها 1,122.5 مليون دولار ونسبتُها 6.96% خلال العام 2019.

» بلغ اجمالي مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2020 حوالي 17,918.8 مليون دولار مقابل 15,361.9 مليون دولار في نهاية العام 2019، بزيادةٍ قدرُها 2,556.9 مليون دولار ونسبتها 16.6%، مقابل زيادةٍ قدرُها 1,048.8 مليون دولار ونسبتُها 7.37% خلال العام 2019.

« بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2020 حوالي 1,967.4 مليون دولار مقابل 1,981.3 مليون دولار في نهاية العام 2019، بانخفاض قدره 13.9 مليون دولار ونسبتُه 0.7%، مقابل زيادة قدرُها 73.6 مليون دولار ونسبتُها 3.85% خلال العام 2019.

شكل(10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2020

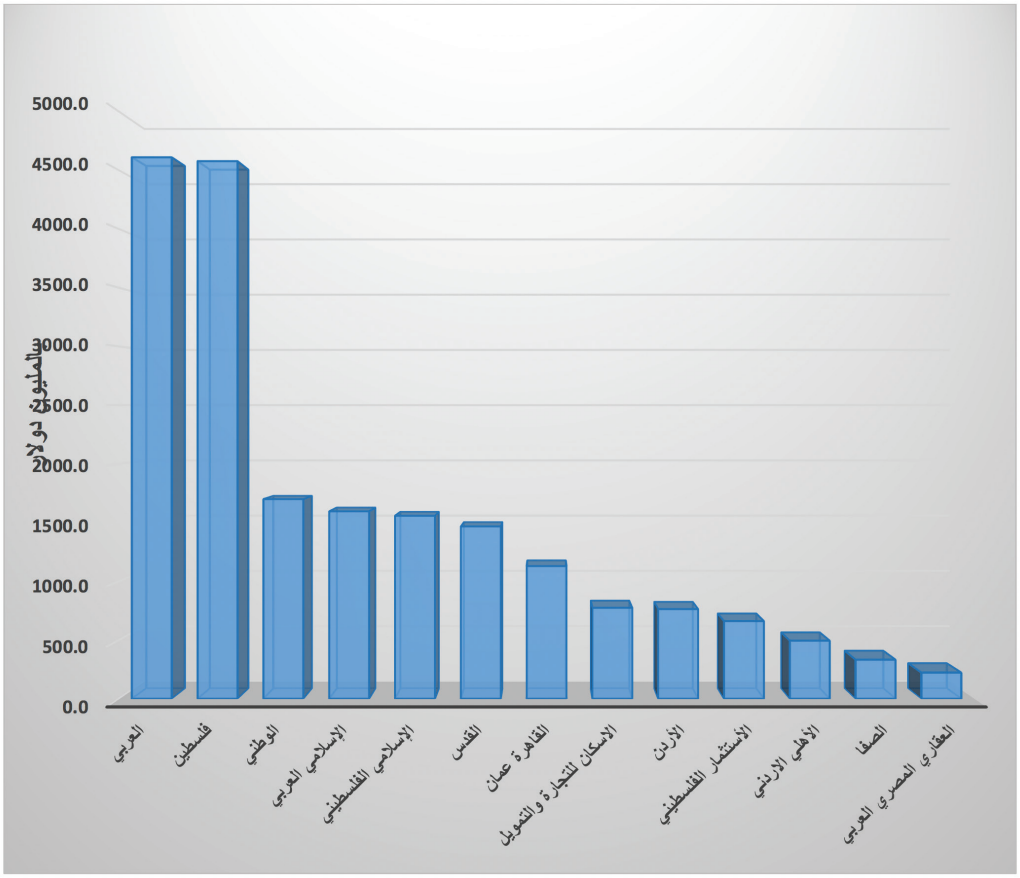

« بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي 1,354.2 مليون دولار في نهاية العام 2020 مقابل 1,403.8 مليون دولار في نهاية العام 2019، بانخفاض قدره 49.5 مليون دولار ونسبتُه 3.5%، وشكّلت هذه الاستثمارات ما نسبتُه 6.8% من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2020 مقابل 8.1% في نهاية العام 2019..

شكل (11): التغير في صافي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2020-2018)

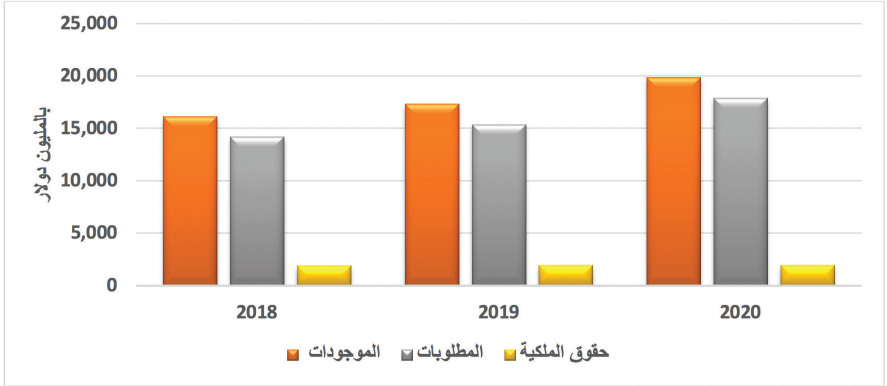

أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2018-2020)

جدول (4): أهم مؤشرات الأداء المالي للفترة (2018-2020)

النسبة	2018	2019	2020
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	50.9%	50.5%	48.8%
نسبة الاستثمارات "أسهم وسندات" داخل وخارج فلسطين الى اجمالي الموجودات	8.5%	8.1%	6.8%
نسبة التسهيلات غير العاملة الى اجمالي التسهيلات المباشرة	3.04%	4.11%	4.24%
نسبة كفاية رأس المال	16.80%	16.59%	15.62%
صافي الأرباح بعد الضريبة الى اجمالي الموجودات	0.95%	0.95%	0.51%

جدول (5): البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2020

البنوك العاملة في فلسطين في العام 2020	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب في نهاية عام 2020	اجمالي الموجودات في نهاية العام 2020 (بالمليون دولار)
البنوك المحلية			
فلسطين م. ع. م	1960	74	4,577.6
الاستثمار الفلسطيني	1995	21	1,699.5
القدس	1995	39	1,595.9
البنك الوطني	2006	37	1,558.1
الإسلامي العربي	1996	27	1,467.1
الإسلامي الفلسطيني	1997	45	661.1
الصفا	2016	9	332.6
البنوك الوافدة			
القاهرة عمان	1986	22	4,610.2
الأردن	1994	40	1,129.7
العربي	1994	33	774.3
الأهلي الاردني	1995	10	763.5
الاسكان للتجارة والتمويل	1995	15	494.3
العقاري المصري العربي	1994	7	222.5

شكل(12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2020

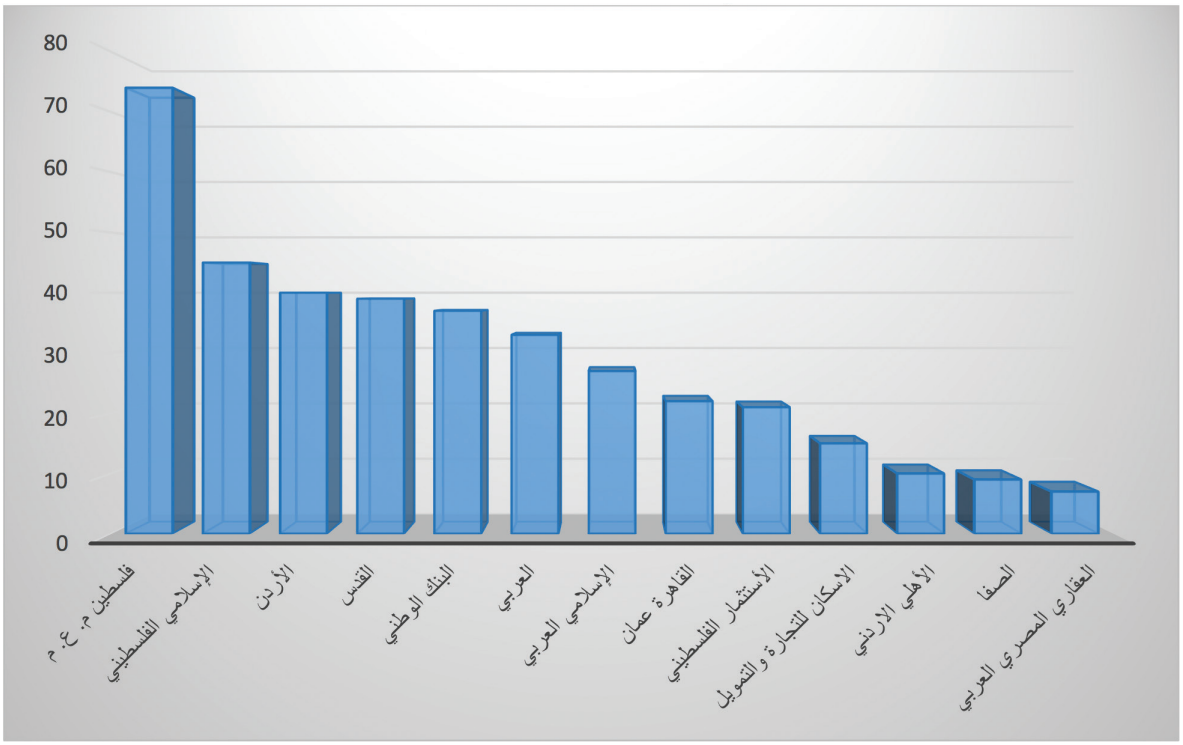

جدول (6): توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسب المنطقة (بالمليون دولار)

توزيع الودائع والائتمان جغرافياً، البيانات مقومة بعملة الدولار				
المنطقة الجغرافية	2019		2020	
	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء
رام الله والبيرة	4,704	4,733	5,674	5,239
الرام	94	523	93	590
العيزرية	196	483	216	541
بيت لحم	469	1,036	508	1,112
بيت جالا	46	91	45	95
بيت ساحور	6	15	11	37
الخليل	537	1,245	564	1,541
أريحا	166	159	183	199
طولكرم	205	617	209	716
نابلس	1,101	1,742	1,091	1,981
سلفيت	70	158	67	195
طوباس	44	101	51	120
قلقيلية	116	240	107	286
جنين	377	934	368	1,057
الضفة الغربية	8,130	12,076	9,187	13,709
غزة	616	881	602	970
خانيونس	75	148	73	162
رفح	56	75	57	79
دير البلح	47	41	48	44
النصيرات	55	93	54	97
جباليا	58	70	58	77
قطاع غزة	907	1,308	892	1,429
المجموع الكلي	9,037	13,385	10,079	15,138

نطاق التغطية:

أ. الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 14,482.7 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقارنة بـ 12,725.7 مليون دولار في نهاية عام 2019 وبنسبة ارتفاع بلغت 13.81%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,806 ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ 8,384 دولار لعام 2020 مقارنة بـ 1,730 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 7,735 دولار لعام 2019.

شكل(13): ودائع العملاء الخاضعة للقانون

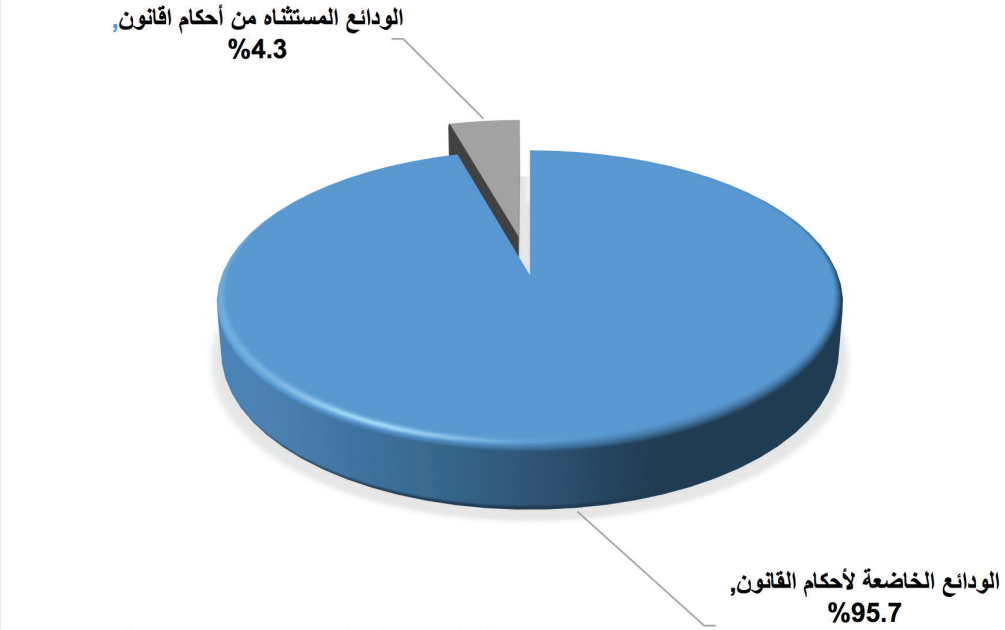

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبتُه 95.7% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام 2020

ب. الودائع المضمونة بالكامل:

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفقَ أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدُها عن أو يساوي عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى) ما نسبتُه 21.65% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2020، حيث بلغت ما مقدارُه 3,135.9 مليون دولار، تعود لحوالي 1,681 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 1,866 دولاراً مقارنة بـ 2,760.2 مليون دولار في نهاية عام 2019 تعود لحوالي 1,618 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 1,706 دولاراً، حيث بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2020 حوالي 93.54%.

بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل حوالي 93.54% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2020.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبتُه 21.65% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2020.

ت. الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد على عشرين الف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى - أي المضمونة جزئياً - فقد بلغت حوالي 11,346.8 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقارنةً بـ 9,965.5 مليون دولار في نهاية عام 2019، لتشكلَ ما نسبتُه 78.35% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2020.

وتعود هذه الودائع لحوالي 116 ألف مودع يشكلون ما نسبتُه 6.46% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ 97,681 دولاراً في نهاية عام 2020 مقارنة بـ 106 ألف مودِع بمتوسط وديعة بلغ 94,435 دولاراً في نهاية عام 2019.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعُهم جزئياً حوالي 6.46% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية العام 2020

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته 78.35% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2020

ث. التعويض الفوري:

بلغت نسبة تركُّز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام 2020 ما نسبتُه 22.25%، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبتُه 44.12%، وما نسبتُه 54.73% لدى أكبر ثلاثة بنوك.

جدول (7): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودِعين في البنوك الأعضاء للفترة (2013-2020)

البند / نهاية الفترة	"كانون الأول 13"	"كانون الأول 14"	"كانون الأول 15"	"كانون الأول 16"	"كانون الأول 17"	"كانون الأول 18"	"كانون الأول 19"	"كانون الأول 20"	نسبة النمو
اجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دولار)	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.7	11,982.5	12,2273	13,384.7	15,138.3	13.1%
إجمالي عدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	1,435	1,467	1,460	1,536	1,604	1,636	1,730	1,806	4.3%
متوسط الوديعة لعدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (دولار)	5,786	6,091	6,612	6,902	7,472	7,474	7,735	8,384	8.4%
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	7,583	8,120	8,936	9,713	11,099	11,516	12,726	14,483	13.8%
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,431	1,463	1,455	1,531	1,590	1,630	1,724	1,797	4.3%
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	5,297	5,550	6,141	6,343	6,980	7,064	7,383	8,060	9.2%
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (%)	91.3%	90.9%	92.6%	91.6%	92.6%	94.2%	95.1%	95.7%	0.6%
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,219	2,409	2,619	2,839	4,412	4,490	4,871	5,459	12.1%
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	1,093	1,198	1,301	1,382	2,459	2,592	2,760	3,136	13.6%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,319	1,342	1,324	1,386	1,493	1,535	1,618	1,681	3.9%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	829	893	983	997	1,648	1,688	1,706	1,866	9.4%
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	6,490	6,922	7,635	8,331	8,640	8,924	9,966	11,347	13.9%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	113	121	132	146	98	95	106	116	10.1%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	57,631	57,138	57,962	57,174	88,482	94,020	94,435	97,681	3.4%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	14.41%	14.75%	14.56%	14.23%	22.16%	22.51%	21.69%	21.65%	-0.17%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	85.6%	85.2%	85.4%	85.8%	77.8%	77.5%	78.31%	78.35%	0.05%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	92.1%	91.7%	90.9%	90.5%	93.9%	94.2%	93.88%	93.54%	-0.36%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	7.9%	8.3%	9.1%	9.5%	6.1%	5.8%	6.1%	6.5%	5.6%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى اكبر بنكين (%)		0.481	46.40%	45.22%	45.58%	44.64%	44.59%	44.12%	-1.05%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى اكبر ثلاثة بنوك (%)		0.573	56.70%	53.32%	54.02%	54.49%	55.23%	54.73%	-0.91%

الفصل الثاني:
المؤسسة الفلسطينية
لضمان الودائع

1. نظام ضمان الودائع في فلسطين

إن توفر آلياتٍ واضحة وسليمة لحماية أموال المودِعين ولحماية البنوك من التعثر وضمان الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي هو أمرٌ ضروري، نظراً للدور الهام الذي تحتله البنوك في التأثير على الاقتصاد الكلي في الدولة، لذلك نجد أن قدرة البنوك للقيام بدورها بصورة فعالة في الاقتصاد يعتمد على مدى القدرة على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يحفز المودِعين على الاستمرار بالتعامل معها وايداع أموالهم على هيئة ودائع لديها وعدم التقدم بسحب أموالهم إلا عند الحاجة.

إن تعثّر أحد البنوك وعدم قدرته على الالتزام بمطالبات المودِعين يشكل تهديداً للاستقرار المالي ويُنذر بحدوث أزمة مالية حادة في الجهاز المصرفي، وبالتالي تراجع ثقة المودِعين بأداء الجهاز المصرفي في الدولة، ولتفادي حدوث مثل هذه الأزمات فإن السلطات العليا في الدول تُنشئ "نظام ضمان الودائع" وذلك باعتباره أحدَ عناصر شبكة الأمان المالي الفعالة للتغلب على الأزمات المستقبلية التي تواجه البنوك.

ويأتي هذا النظام في ظل الانفتاح الاقتصادي وعولمة الأنشطة المصرفية، حيث أصبحت البنوك تقبل الودائع وتقدم الخدمات المصرفية خارج حدود الدولة، وبالتالي فإن حدوث أي أزمة مالية يمكن ان تنتقل عبر الحدود من دولة إلى أُخرى.[4]

يشير "نظام ضمان الودائع" إلى أنه الآليات التي تضعها الحكومات تشمل كافة القوانين والتشريعات والتعليمات التي تهدف إلى حماية أموال المودِعين (خاصة الصغار منهم) والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وتنشيط الادخار والنمو الاقتصادي.

شكل(14): شبكة الأمان المالي في فلسطين

تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدور هام في الاستقرار المالي في فلسطين إذ أنها عضواً فعالاً في شبكة الأمان المالي الفلسطيني.

4 أول ظهور لنظام ضمان الودائع في تشيكوسلوفاكيا في العام 1924 وتبعتها الولايات المتحدة، وكانت لبنان أول دولة عربية تقوم بتطبيق نظام ضمان الودائع عام 1967.

2. المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

2.1 نشأة المؤسسة

أُنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودِعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصفٍ للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وذلك وفق آلياتٍ محددةٍ تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

2.2 ادارة المؤسسة

مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء:

- محافظ سلطة النقد الفلسطينية (رئيساً لمجلس الإدارة)، وينوب عنه نائب المحافظ في حال غيابه.
- ممثل عن وزارة المالية، من ذوي الدرجات العليا والاختصاص يسميه وزير المالية.
- مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني.
- أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينُهم من قبل رئيس دولة فلسطين وبتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

مهام وصلاحيات مجلس الإدارة:

يقوم المجلس بعدة مهام أهمّها رسم السياسات ووضع استراتيجيات المؤسسة، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية، وكذلك إقرار خطة وسياسة الاستثمار لأموال المؤسسة وتحديد وإقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وتحديد سقف التعويض وغيرها من المهام.

الجهاز الإداري والتنفيذي:

بلغ مجموع موظفي المؤسسة في نهاية عام 2020 ثلاثة وعشرون موظفاً في مختلف التخصصات.

- **المدير العام**

يقوم المدير العام بكافة المهام والصلاحيات التي أُسنِدت إليه بموجب قانون المؤسسة، وذلك من أجل إدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويقوم كذلك بالإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومتابعة حُسن تنفيذ الأعمال اليومية.

- **الدائرة المالية**

تقع على الدائرة مسؤولية حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموازنة المالية المتاحة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار.

- **الدائرة الادارية:**

أ. وحدة الموارد البشرية:

تهتم الوحدة الادارية بالعنصر البشري، حيث تعتبره العنصر الأهم في نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها ورؤيتها الاستراتيجية، وتسعى الوحدة الى استقطاب الكفاءات والتطوير في قدرات ومهارات الموظفين من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات وورشات العمل المختلفة التي تعقد سنوياً.

ب. وحدة الشؤون الإدارية:

تعمل الوحدة على توفير البيئة الملائمة للعمل من خلال توفير الخدمات الإدارية والمستلزمات والأنظمة والتعاقد مع الموردين ومزودي الخدمات، وذلك تبعاً لأسس علمية ومهنية عالية المستوى بهدف تعزيز قدرة الموظفين على الإبداع ورفع الانتاجية وروح الانتماء للمؤسسة.

- **دائرة تحليل المخاطر والتأمين**

تؤدي هذه الدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تُسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، كما تعمل على تعزيز إدارة المخاطر بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني.

أ. وحدة المخاطر والتأمين:

تتولى الوحدة متابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر، وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، بهدف تخفيض المخاطر السلوكية وتحقيق مبدأ الانصاف في آلية استيفاء الرسوم، وتحفيز البنوك الأعضاء لتحسين أدوات مراقبة المخاطر، ووضع الإجراءات اللازمة لتخفيض مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، إضافةً إلى قيامها باختبارات التحمل كأداة لدعم وتعزيز ضبط المخاطر.

ب. وحدة التصفية:

تتولى الوحدة القيام بالمهام المناطة بالمؤسسة كمُصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيتُه وفقَ أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، كما وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعمليات التصفية، وذلك بهدف تنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما وتتولى وضعَ وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودِعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

ت. الوحدة القانونية:

تتولى الوحدة القيام بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص ورفع التقارير الدورية عن عمل الوحدة، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

- **وحدة التدقيق الداخلي**

يرتبط نشاط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة، وتتولى الوحدة مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة، ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة، بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

✤ وحدة إدارة المخاطر المؤسسية:

تعتبر الوحدة الجهة المسؤولة عن تطوير إطارٍ متكاملٍ وكفؤٍ لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية على مستوى المؤسسة، وتعمل على الإشراف على كفاية مهام وعمليات إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقييمها والتحوط لها والتقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والأداء في مهام وعمليات الدوائر المختلفة. وتهدف الوحدة إلى تعزيز الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى المؤسسة، ومساندة الإدارة العليا، وتقديم المشورة لها في تخطي التحديات وتطوير السياسات والأنظمة والضوابط الداخلية، بما يتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في هذا المجال.

✤ دائرة الاستثمار:

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة، وذلك وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

أ. وحدة الاستثمار:

تقوم وحدة الاستثمار بتوظيف موارد المؤسسة ضمن سياسة واستراتيجية استثمار مدروسة ومقرّة من قبل مجلس إدارة المؤسسة، تهدف بشكل رئيسي إلى الحفاظ على رأس المال، إضافة إلى تنمية احتياطيات المؤسسة المخصصة لضمان أموال المودعين. وكذلك تعمل على توفير عائدٍ مناسبٍ، ضمن مستوى متدني من المخاطر، تماشياً مع أهداف المؤسسة ودورها في تعزيز الاستقرار المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون استثمارات المؤسسة ذات سيولة عالية تمكن المؤسسة من الاستجابة لأي طارئ.

ب. وحدة الأبحاث:

تشكلت وحدة الأبحاث منذ بداية عمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وذلك ايماناً بالدور الكبير الذي يلعبه البحث العلمي عالمياً في تطوير سبل التقدم والنمو الاقتصادي. وتتضح مهام ومسؤوليات الوحدة ضمن عدة مجالات أهمها: المساهمة في تزويد المؤسسة بالإطار المنهجي التحليلي والمعلوماتي المناسب واللازم لعمل المؤسسة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمصداقية للمؤسسة، وذلك من خلال إصدار المنشورات الدورية التي تتسم بالمهنية والمتوافقة مع المعايير الدولية.

✤ قسم تكنولوجيا المعلومات

يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات ليكون مساهماً فاعلاً في دفع عجلة التطور في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على الصعيدين التنظيمي والإداري، وعلى صعيد الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات التي وصلت إليها تكنولوجيا المعلومات في العالم والتي تخدم بيئة العمل. إضافة لتوفير الحلول المبتكرة وإعداد الخطط الاحتياطية للحفاظ على أمن المعلومات وتقليل المخاطر للحدود الدنيا وحماية موجودات المؤسسة. كما يعمل قسم تكنولوجيا المعلومات على تلبية الاحتياجات التقنية لكافة الدوائر والاقسام.

✤ قسم العلاقات العامة

يعتبر قسم العلاقات العامة من أقسام الدعم الاساسية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، فهي نافذة

المؤسسة على المجتمع المحلي والدولي، ويهدف القسم إلى تعزيز التواصل والتعاون الداخلي والخارجي مع فئات المجتمع المستهدفة لنشر رؤية ورسالة المؤسسة بأفضل الطرق ووسائل الاتصال، والعمل على خلق قائمة بيانات لجميع الفئات المستهدفة لتسهيل الوصول إليها، ونقل الرسائل بشكل ايجابي ومهني مع مراعاة خصوصية كل فئة على حدا، وتحضير المواد والرسائل التي يجب نشرها من خلال وسائل الاتصال المتعددة مثل الموقع الالكتروني، المنشورات، الإعلام والإعلان.

- **مكتب غزة**

يقوم مكتب غزة بتنفيذ سياسات المؤسسة وتطبيقها في قطاع غزة، حيث انه الجهة الوحيدة التي تمثل المؤسسة في قطاع غزة امام جميع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المؤسسة بشكل مباشر. كما يشرف على توعية المواطنين ضمن المحافظات الجنوبية بنظام ضمان الودائع الفلسطيني ونشأة المؤسسة وأهدافها، وذلك من خلال عقد ورش العمل المختلفة وتمثيل المؤسسة في الفعاليات المصرفية.

2.3 حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة

تتمثل حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من مساهمة الحكومة بمبلغ 20 مليون دولار، وكذلك من 100 ألف دولار -أو ما يعادلها بالعملات الأخرى-رسوم تأسيس غير مستردة يدفعها العضو خلال 15 يوماً من تاريخ الانضمام إلى المؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطيات التي تكونها المؤسسة من الاشتراكات السنوية للبنوك الأعضاء.

شكل(15): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين

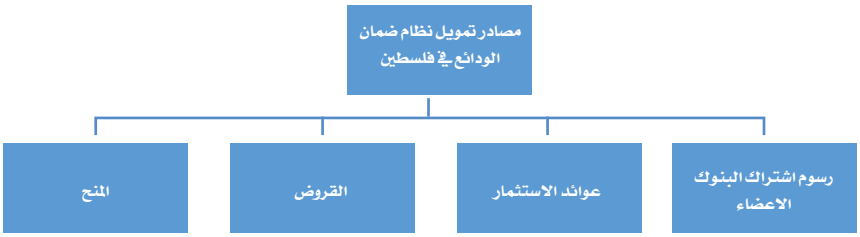

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء، ومن عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع. كما يجوز للمؤسسة الحصول على المِنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافةً إلى إمكانية الاقتراض، وذلك لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

2.4 العضوية

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية. ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 13 بنكاً في العام 2020، منها 7 بنوك محلية و6 بنوك وافدة.

2.5 رسوم الاشتراك

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي، وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.1%) واحد بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك

تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو، وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية، وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما يجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب.

2.6 تعويض المودعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودِعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودِعين حسبَ سقف التعويض المحدد، ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودِع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤمّنة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

في حال صدور قرار التصفية يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء، حيث تعمل المؤسسة على تسديده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

2.7 التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفّي الوحيد لأي بنك تقرر سلطةُ النقد الفلسطينية تصفيتَه.

وتمتلك المؤسسة صلاحيةَ اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودِعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها توثيق ما تدفعه للمودعين كدَين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

كما للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه عملية التصفية لتتمكن من دفع التعويضات للمودعين وإيفاء الديون لمستحقيها.

2.8 إدارة الاحتياطي

تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين، لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، كما وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أُخرى بعد طرح كافة المصاريف منها.

الفصل الثالث:

إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2020

إنجازات وأنشطة المؤسسة

رافق العام 2020 ازمة تفشي وباء كوفيد -19 هذا الأمر الذي شكل تحديا كبيرا للمؤسسة، واستجابة لهذه الازمة قامت المؤسسة بعدة أنشطة واتخذت العديد إجراءات منها:

الإجراءات الخاصة البنوك الأعضاء

قامت المؤسسة منها تخفيض نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لمرتين خلال العام 2020 حيث أصبحت نسبة رسوم الاشتراك 0.1% من متوسط الودائع المشمولة بالضمان، مقارنة مع ما كانت عليه النسبة في العام السابق بواقع 0.3% من متوسط الودائع المشمولة بالضمان وذلك لدعم القطاع المصرفي في مواجهة الازمة وتعزيزا القطاع المصرفي في فلسطين.

الإجراءات الخاصة بعمل المؤسسة

اتخذت المؤسسة كافة التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة موظفيها من العدوى ولذلك تم الاعتماد على خاصية العمل عن بعد، بالإضافة إلى أنها شكلت فريق لإعداد خطة لاستمرارية العمل في ظل أزمة كورونا، وأعدت الخطة بما يتماشى مع التعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني ووزارة الصحة الفلسطينية.

المشاركة المجتمعية

ضمن المشاركة المجتمعية للمؤسسة فقد ساهم موظفي المؤسسة بالتبرع لصالح صندوق " وقفة عز"، هذا الصندوق الذي يهدف الى دعم القطاع الخاص المتضرر من ازمة فيروس كورونا.

المؤتمرات والاجتماعات الدولية

شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة وذلك عبر تقنية الزووم، منها المؤتمر السنوي الدولي للهيئة الدولية لضامني الودائع، وعدة ورشات عمل ولقاءات خاصة بالهيئة، حيث تأتي هذه المشاركات تعزيزاً لاستراتيجية وأهداف المؤسسة الرامية إلى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، وذلك من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية، بحيث يتم خلال هذه المؤتمرات مناقشة أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات ضمان الودائع، والاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في تعزيز دورها في الاستقرار المالي ودعم الاقتصاد، وكذلك الاطلاع على آخر المستجدات بخصوص أنظمة ضمان الودائع. إضافة الى إطلاع المؤسسة على تجارب المؤسسات الأخرى حول تحديدات العمل خلال جائحة كوفيد19-.

زيادة الوعي العام بنظام ضمان الودائع الفلسطيني

في إطار السعي للامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع وتحقيقاً لأحد أهداف المؤسسة والمتمثلة في رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، فقد قامت المؤسسة بعمل حملة توعوية خلال العام 2020، بحيث شملت جميع وسائل التواصل الاجتماعي، والموقع الالكتروني، ومطبوعات متعددة تم توزيعها على جميع أفرع ومكاتب البنوك.

رابعاً: الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

تضع المؤسسة نصب اعينها خطة استراتيجية تهدف الى رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، وستسعى الى مد الجسور داخل وخارج الوطن من خلال بناء شبكة علاقات متينة مع المؤسسات الداعمة لتطوير طريقة عملنا نحو الافضل دائما.

تطمح الادارة التنفيذية الى تحقيق رسالة المؤسسة الرامية الى تعزيز استقرار وسلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني، وزيادة الثقة عند المواطن الفلسطيني بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وتوفير الحماية لأموال المودعين لدى البنوك الاعضاء.

تم التركيز في اعداد الخطة الاستراتيجية الى مزيد من الاعتماد والاستثمار في عنصر التكنولوجيا من خلال تطبيق انظمة جديدة ستعزز تطوير طريقة عملنا والية حصولنا على البيانات والمعلومات من المصارف وسلطة النقد وسينعكس ذلك على البيانات والتقارير الدورية المستخرجة.

تولي إدارة المؤسسة اهتماما كبيرا في تطوير العنصر البشري، فهو اللبنة الاساسية التي سيتم الاعتماد عليه في تحقيق الاهداف الاستراتيجية في الخطة، حيث اعتمدت الادارة خطة تدريب وتأهيل طموحة لكافة العاملين وفي شتى المجالات الادارية والفنية والمالية والتكنولوجيا.

استطاعت المؤسسة تحقيق الكثير من اهدافها خلال السنوات السابقة، مما اعطاها الدافع للاستمرار في تقديم ما هو أفضل خلال السنوات القادمة بجهود كافة العاملين بالمؤسسة وبمساندة مجلس ادارتها الموقر.

تقوم المؤسسة دورياً بوضع مؤشرات لقياس مدى انجاز اهدافها، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز من خلال تشكيل لجان على مستوى الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المؤسسة، بهدف معالجة أية انحرافات قد تحدث وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم واجراء التعديلات اللازمة.

تماشياً مع القانون الخاص بالمؤسسة والذي يجيز استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على درجة المخاطر ولغايات الامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع، ستقوم المؤسسة في مطلع العام 2022 وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية والبنوك الأعضاء بمباشرة العمل على استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على المخاطر، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والأسس والمعايير المعمول بها دولياً والمُقرّة من قبل لجنة بازل.

المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل:

جدول (8): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل

البند	فعلي		متوقع			
	2019	2020	2021	2022	2023	2024
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	12,725.7	14,482.7	15,758.6	17,147.0	18,657.6	20,301.4
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	4,870.8	5,459.1	5,840.6	6,241.1	6,661.5	7,102.9
احتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	187.91	212.02	232.31	254.52	278.84	305.45
احتياطيات المؤسسة الى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (%)	1.477%	1.464%	1.474%	1.484%	1.495%	1.505%
احتياطيات المؤسسة الى قيمة التعويض الفوري (%)	3.9%	3.9%	4.0%	4.1%	4.2%	4.3%
احتياطيات المؤسسة الى الاحتياطي المستهدف (%)	49.2%	48.8%	49.1%	49.5%	49.8%	50.2%
قيمة التعويض الفوري الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	38.3%	37.7%	37.1%	36.4%	35.7%	35.0%

الفصل الرابع:
القوائم المالية

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : ٢٢٤٢١٠١١ ٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٢٣٢٤ ٩٧٠+
www.ey.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الـرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وقائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر رأياً غير متحفظاً حولها في تقريره الصادر بتاريخ ١٦ تموز ٢٠٢٠.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف نشاطها أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ
عبد الكريم محمود
رخصة رقم ٢٠١٧/١٠١

رام الله – فلسطين
١١ آب ٢٠٢١

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ دولار أمريكي	٢٠١٩ دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٣	٤,٣٨٤,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧
أرصدة وودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	٤	١٠٣,٦٢٥	٦,٣٠٠,٨٧٥
رسوم اشتراكات مستحقة	٥	٣,٣٣٦,٣٤٤	٨,٩٦٣,٢١٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٦	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦
ممتلكات ومعدات	٧	١,٢٢٣,١١٨	١,١٨٥,٣١٢
مشاريع تحت التنفيذ	٨	-	٥,٧٦٦
حق استخدام الأصول	٩	١١٨,٧١٦	١٧٨,٥٣٠
موجودات غير ملموسة	١٠	٢٩,٢٥٤	٣٣,٧١٨
موجودات أخرى	١١	١,٦١١,٩٠٣	١,٣٥٧,٩٢١
مجموع الموجودات		٢١٣,٠١٧,٠٨٥	١٨٨,٣٣٢,٠٢٢
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مخصص نهاية الخدمة	١٢	٢٣٩,٣٩٦	١٦٨,٥٤٥
مطلوبات متعلقة بعقود الايجار	١٣	١٤٠,٣٨٣	١٩٠,٤٥٤
مطلوبات أخرى	١٤	٦١٤,٨٦٣	٦٣,٢٦٥
مجموع المطلوبات		٩٩٤,٦٤٢	٤٢٢,٢٦٤
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	١٥	٢٧,٦٦٤,٣٦٦	٢٣,٤٢٧,٨٧٦
احتياطي بنوك تجارية	١٥	١٧٠,١٧٣,٢٦٣	١٥٠,٢٩٧,٠٦٨
مجموع حقوق الملكية		٢١٢,٠٢٢,٤٤٣	١٨٧,٩٠٩,٧٥٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢١٣,٠١٧,٠٨٥	١٨٨,٣٣٢,٠٢٢

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

قائمة الدخل والدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ دولار أمريكي	٢٠١٩ دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات رسوم الإشتراكات	١٦	٢١,٧٩٨,٢٩٠	٣٤,٣٠٩,٥٧٥
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي	١٧	٤,٤٩١,٦١٣	٤,٠٠٠,٧٥٦
إيرادات أخرى		١٥,٨٥٠	١٣١,٥٩٠
		٢٦,٣٠٥,٧٥٣	٣٨,٤٤١,٩٢١
المصاريف			
نفقات الموظفين	١٨	(٨٣٩,٦٨٠)	(٦٩٧,٣٨٨)
مصاريف إدارية وعامة	١٩	(٤٨٦,٧٧٢)	(٤١٠,٥٧٤)
إستهلاكات وإطفاءات	٧ و٩	(١١١,٠٧٦)	(١٣٠,٣٧٠)
مصاريف التخلص من مشاريع تحت التنفيذ	٨	(٥٩٨,٥٥٦)	-
تكلفة تمويل مطلوبات عقود الايجار		(١١,١٨٠)	(١٣,٩٣٥)
(خسائر) أرباح فروقات عملة		(٦,٩٦٥)	١٧١,٠١١
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة، بالصافي	٣ و٦ و٢٠	(١٣٨,٨٣٩)	١١١,٦٢٤
		(٢,١٩٣,٠٦٨)	(٩٦٩,٦٣٢)
دخل السنة		٢٤,١١٢,٦٨٥	٣٧,٤٧٢,٢٨٩
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل		٢٤,١١٢,٦٨٥	٣٧,٤٧٢,٢٨٩

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	رأس المال المدفوع	إحتياطي بنوك إسلامية	إحتياطي بنوك تجارية	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
٢٠٢٠	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٢٣,٤٢٧,٨٧٦	١٥٠,٢٩٧,٠٦٨	-	١٨٧,٩٠٩,٧٥٨
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٢٤,١١٢,٦٨٥	٢٤,١١٢,٦٨٥
محول إلى احتياطيات	-	٤,٢٣٦,٤٩٠	١٩,٨٧٦,١٩٥	(٢٤,١١٢,٦٨٥)	-
الرصيد في نهاية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٢٧,٦٦٤,٣٦٦	١٧٠,١٧٣,٢٦٣	-	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣

	رأس المال المدفوع	إحتياطي بنوك إسلامية	إحتياطي بنوك تجارية	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
٢٠١٩	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	١٧,٢٦٩,٥٨٠	١١٨,٩٨٣,٠٧٥	-	١٥٠,٤٣٧,٤٦٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣٧,٤٧٢,٢٨٩	٣٧,٤٧٢,٢٨٩
محول إلى احتياطيات	-	٦,١٥٨,٢٩٦	٣١,٣١٣,٩٩٣	(٣٧,٤٧٢,٢٨٩)	-
الرصيد في نهاية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٢٣,٤٢٧,٨٧٦	١٥٠,٢٩٧,٠٦٨	-	١٨٧,٩٠٩,٧٥٨

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ دولار أمريكي	٢٠١٩ دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
دخل السنة		٢٤,١١٢,٦٨٥	٣٧,٤٧٢,٢٨٩
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		١١١,٠٧٦	١٣٠,٣٧٠
تكلفة تمويل مطلوبات عقود الايجار		١١,١٨٠	١٣,٩٣٥
مخصص نهاية الخدمة		٨٠,٢٩٤	٥٤,٧٠٢
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة، بالصافي		١٣٨,٨٣٩	(١١١,٦٢٤)
خسائر استبعاد موجودات غير ملموسة ومشاريع تحت تنفيذ		٥,٧٦٦	١٤٤
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي		(٤,٤٩١,٦١٢)	(٤,١٣٠,٤٤٣)
		١٩,٩٦٨,٢٢٨	٣٣,٤٢٩,٣٧٣
التغير في رأس المال العامل:			
رسوم اشتراكات مستحقة		٥,٦٢٦,٨٧٣	(٩٠٢,١١٨)
موجودات أخرى		(٨,٢٥٢)	(١٧,٨٥٤)
مطلوبات أخرى		٥٥١,٥٩٨	١,٣٣٦
صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة		٢٦,١٣٨,٤٤٧	٣٢,٥١٠,٧٣٧
دفعات نهاية الخدمة		(٩,٤٤٣)	(١,٨١٧)
صافي النقد من أنشطة التشغيل		٢٦,١٢٩,٠٠٤	٣٢,٥٠٨,٩٢٠
أنشطة الإستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(٨٤,٦٠٥)	(١,١٥٣,٤٠٦)
التغير في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(٣٤,٩٧١,١٥٨)	(٣٤,٨٣٢,٨٢٢)
أرباح وفوائد ودائع وسندات مقبوضة		٤,٢٤٥,٨٨٣	٣,٨١٥,٧١٩
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(٣٠,٨٠٩,٨٨٠)	(٣٢,١٧٠,٥٠٩)
أنشطة التمويل			
المسدد من مطلوبات عقود الايجار		(٦١,٢٥١)	(٦٠,٨٧٥)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(٦١,٢٥١)	(٦٠,٨٧٥)
(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(٤,٧٤٢,١٢٧)	٢٧٧,٥٣٦
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٩,٢٨٣,٣٦٥	٩,٠٠٥,٨٢٩
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٢١	٤,٥٤١,٢٣٨	٩,٢٨٣,٣٦٥

إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

١. المؤسسة ونشاطها

تأسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ (القانون) من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع

تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي:

- مساهمة الحكومة الفلسطينية بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون. قامت الحكومة بتسديد ٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ. تم خلال عام ٢٠١٧ تسديد مبلغ ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية في رأس مال المؤسسة من قبل بنك التنمية الألماني نيابة عن وزارة المالية. بلغت قيمة مساهمة الحكومة الفلسطينية غير المسددة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مبلغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي.
- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.
- الإحتياطيات التي تكونها المؤسسة بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي:

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.
- عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع.
- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب القانون.
- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة.

تهدف المؤسسة إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على استقراره ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة (٢٣) و(٢١) موظفاً كما فـي ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ من قبل مجلس إدارة المؤسسة في الجلسة رقم (٢٠٢١/٤) بتاريخ ٦ آب ٢٠٢١.

٢. أسس اعداد القوائم المالية والتغيرات في السياسات المحاسبية

٢, ١ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للمؤسسة.

٢,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، باستثناء أن المؤسسة قامت بتطبيق التعديلات التالية ابتداءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠:

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣): تعريف "الأعمال"

وأصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على تعريف "الأعمال" في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) - اندماج الأعمال لمساعدة المنشئات على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف "الأعمال" أم لا. وتوضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، وتحذف تقييم ما إذا كان المشاركين في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجدة، وتضيف التعديلات توجيهات لمساعدة المنشئات على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتحديد تعريفات الأعمال والمخرجات، واضافة اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨): تعريف "الجوهري"

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) - السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو "جوهري" ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة ".

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)

إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة عدم تيقن بشأن توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت الصفقة المتوقعة مرجحة وما إذا كانت علاقة التحوط مستقبلاً فعالة أم لا.

نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. ويتم تطبيق بأثر رجعي. إلا أنه لا يمكن إعادة أي علاقات تحوط تم إلغائها مسبقًا عند تطبيق الطلب، ولا يمكن تعيين أي علاقات تحوط بالاستفادة من التجارب السابقة.

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يحول مجلس معايير المحاسبة الدولية تركيزه إلى المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية عند استبدال معيار معدل الفائدة الحالي بـ RFR. ويشار إلى ذلك بالمرحلة الثانية من مشروع IASB.

لم يكن لهذه التعديلات تأثير على القوائم المالية، وليس من المتوقع أن يكون هناك أي تأثير مستقبلي على المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) المعالجة المحاسبية عندما يحدث تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها خلال السنة المالية. توضح التعديلات أيضاً أن على المؤسسة أولاً تحديد أي تكلفة خدمة سابقة، أو ربح أو خسارة من التسوية، دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير سقف الأصل. يتم إثبات هذا المبلغ في قائمة الدخل والدخل الشامل.

ثم يتم تحديد الاثر على سقف الأصل بعد تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها. يتم إثبات أي تغيير، باستثناء المبالغ ضمن صافي الفائدة ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل. لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الايجارات" -تخفيضات او تأجيلات الايجار المتعلقة بوباء COVID-١٩

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الايجارات" والتي تتعلق بتخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء -COVID١٩. تمنح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجر من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الايجار على تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء -COVID١٩. يتعلق هذا التعديل بتخفيض لدفعات الايجار المستحقة قبل ٣٠ حزيران ٢٠٢١. كحل عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم اعتبار تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء -COVID١٩ كتعديل على عقد الإيجار.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتبارا من ١ حزيران ٢٠٢٠. لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم المؤسسة بتطبيق هذه المعايير والتعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف الحق لتأجيل التسوية،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود عند تاريخ اعداد القوائم المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣.

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) "اندماج أعمال"

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية. سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الممتلكات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة. تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد. سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار '١٠٪' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المؤسسة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها المؤسسة التعديل. سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR

المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR التي ستصبح سارية المفعول في ١ كانون الثاني ٢٠٢١، تتضمن عددًا من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تتطبق الإعفاءات عند انتقال الأداة المالية من IBOR إلى معدل العائد الخالي من المخاطر.

التغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي، تطلب التعديل على المعيار كخيار عملي وللتسهيل ان يتم اعتبار هذه التغيرات كأنها ناتجة عن تغيرات في سعر الفائدة المتغيرة. بشرط أنه، بالنسبة للأداة المالية، يتم الانتقال من السعر القياسي IBOR إلى معدل العائد الخالي من المخاطر على أساس معادل اقتصاديًا. توفر المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBORإعفاءات مؤقتة تسمح لعلاقات التحوط للمؤسسة بالاستمرار عند استبدال معيار سعر الفائدة الحالي بمعدل العائد الخالي من المخاطر. تتطلب الإعفاءات من المؤسسة تعديل تعيينات التحوط ووثائق التحوط.

يتضمن ذلك إعادة تعريف المخاطر المحوطة للإشارة إلى معدل العائد الخالي من المخاطر، وإعادة تعريف وصف أداة التحوط و أو البند المحوط عليه للإشارة إلى معدل العائد الخالي من المخاطر وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب إجراء تحديثات على وثائق التحوط بحلول نهاية السنة المالية التي يتم فيها إعادة التشكيل. بالنسبة لتقييم فعالية التحوط بأثر رجعي، يجوز للمؤسسة أن يختار على أساس كل تحوط على حدا لإعادة تغيير القيمة العادلة التراكمية إلى الصفر.

يجوز للمؤسسة تحديد سعر فائدة كعنصر مخاطر محوط غير محدد تعاقديًا للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط عليه، بشرط أن يكون عنصر مخاطر سعر الفائدة قابلاً للتحديد بشكل منفصل، على سبيل المثال، هو معيار محدد يتم استخدامه على نطاق واسع في السوق لتسعير القروض والمشتقات المالية. تضمنت الإعفاءات المعدلات الخالية من المخاطر الجوهرية والتي لم يتم تحديدها كمقياس من قبل، بشرط أن يتوقع المؤسسة بشكل معقول أن يصبح المعدل الخال من المخاطر قابلاً للتحديد بشكل منفصل خلال ٢٤ شهرًا.

بالنسبة لعمليات التحوط الخاصة بمجموعة البنود، يجب على المؤسسة أن يقوم بتحويل هذه الأدوات إلى مجموعات فرعية تشير إلى المعدل الخالية من المخاطر. أي علاقات تحوط تم إيقافها قبل تطبيق المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR فقط بسبب إعادة التشكيل ولتلبية المعايير المؤهلة لمحاسبة التحوط عند تطبيق المرحلة الثانية من إعادة تشكيلIBOR ، يجب إعادتها عند التطبيق الأولي.

لم تطبق المؤسسة التعديلات مبكراً حيث أن عدم التيقن الناشئ عن التعديل لا يؤثر على علاقات التحوط إلى الحد الذي يتطلب إنهاء العلاقة.

٣,٢ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة، الفعلي لكافة الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأدوات المالية التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى. إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، بالكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تعترف المؤسسة بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل والدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، تقوم المؤسسة باحتساب ربح أو خسارة "لليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها بالكلفة المطفأة.

الموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة فقط بقياس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

فيما يلي تفاصيل هذه الشروط:

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المؤسسة بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمؤسسة على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم المؤسسة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمؤسسة، لا تقوم المؤسسة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شراؤها حديثاً للفترات اللاحقة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الاستثمارات والنقد لدى البنوك.

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهر من تاريخ القوائم المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قامت المؤسسة بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى:	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
المرحلة الثانية:	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
المرحلة الثالثة:	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. تقوم المؤسسة بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى المؤسسة توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمؤسسة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من الاستثمارات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال ١٢ شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي تقوم المؤسسة باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، تقوم المؤسسة باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، تقوم المؤسسة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة ١٠٠٪ ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

النظرة المستقبلية للمعلومات

تعتمد المؤسسة على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات البطالة.

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

عقود الإيجار

تقوم المؤسسة بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

وتطبق المؤسسة نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. وتعترف المؤسسة بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة. تقيد دفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

حق استخدام الأصول

تقوم المؤسسة بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الأصل قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم تكن المؤسسة متيقنة من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. تخضع موجودات حق استخدام الأصل إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

تقوم المؤسسة في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن تمارسه المؤسسة بالإضافة الى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان المؤسسة ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، تستخدم المؤسسة لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

تقوم المؤسسة بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما تقوم المؤسسة أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن تكون للمؤسسة القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

تستخدم المؤسسة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد المؤسسة فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم المؤسسة باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المؤسسة بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
تحسينات على المأجور	٧
معدات	٥
أثاث ولوازم	٥
مركبات	٥
أجهزة مكتبية	٢-٥

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل والدخل الشامل.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة في تاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المؤسسة ويتم تسجيلها في قائمة الدخل والدخل الشامل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة المؤسسة بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة والتي يستحق عليها دفعات محددة أو يمكن تحديدها والتي تستحق بتاريخ محدد ولدى المؤسسة النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم قيد هذه الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء ولاحقاً، يتم قيدها بالكلفة المطفأة، بإستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف أعمال بناء مقر المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب الممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على المؤسسة التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمؤسسة.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل والدخل الشامل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد في الصندوق ولدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة المؤسسة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة وهي كما يلي:

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل والدخل الشامل.
- تم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- مطلوبات متعلقة بعقود الايجار وحق استخدام الأصول.
- القيمة العادلة للأدوات المالية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن أسس ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (٩). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

إن سياسة المؤسسة في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- الأرصدة والودائع لدى البنوك: إفرادي على مستوى الوديعة/ المؤسسة
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسة عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث تقوم المؤسسة بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المؤسسة.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

١- يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.

٢- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من ٣٠ يوم. بهذا الخصوص قامت المؤسسة باعتماد فترة ٣٠ يوم.

٣- انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (٩) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:**

يجب الأخذ بعين الإعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة أن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بإجتهادات جوهرية. إن إحتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة (١) والمرحلة (٢) لمخصص خسائر إئتمانية متوقعة مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الإقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة. يتم ربط كل سيناريو من حالات الإقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الإقتصاد الكلي المتغيرة.

٣. نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	٥٥٦	٣٥٠
حسابات جارية وتحت الطلب	٨٥١,٠١٩	٥٨٨,١٧٠
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	٣,٥٨٦,٠٣٨	٢,٣٩٣,٩٧٠
	٤,٤٣٧,٦١٣	٢,٩٨٢,٤٩٠
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٢,٧٧٠)	(٣٦,٦٣٣)
	٤,٣٨٤,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك:

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٢,٩٨٢,١٤٠	-	-	٢,٩٨٢,١٤٠
صافي التغير خلال السنة	١,٤٥٤,٩١٧	-	-	١,٤٥٤,٩١٧
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٤,٤٣٧,٠٥٧	-	-	٤,٤٣٧,٠٥٧

	٢٠١٩			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٢,٧٧٨,٢٧٢	-	-	٢,٧٧٨,٢٧٢
صافي التغير خلال السنة	٢٠٣,٨٦٨	-	-	٢٠٣,٨٦٨
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٢,٩٨٢,١٤٠	-	-	٢,٩٨٢,١٤٠

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك هي كما يلي:

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٣٦,٦٣٣	-	-	٣٦,٦٣٣
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	١٦,١٣٧	-	-	١٦,١٣٧
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٢,٧٧٠	-	-	٥٢,٧٧٠

	٢٠١٩			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٣٦,٣٢٤	-	-	٣٦,٣٢٤
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	٣٠٩	-	-	٣٠٩
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣٦,٦٣٣	-	-	٣٦,٦٣٣

٤. أرصدة وودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	١٠٣,٦٢٥	١,٣٠٠,٨٧٥
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	-	٥,٠٠٠,٠٠٠
	١٠٣,٦٢٥	٦,٣٠٠,٨٧٥

بلغ معدل سعر الفائدة السنوية على أرصدة ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر ما نسبته ١,٥٥٪للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

٥. رسوم اشتراكات مستحقة

يمثل هذا البند رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة من الأعضاء عن الربع الأخير لعام ٢٠٢٠. بلغت رسوم الإشتراكات المستحقة وغير المقبوضة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩ مبلغ ٣,٣٣٦,٣٤٤ دولار أمريكي و٨,٩٦٣,٢١٧ دولار أمريكي، على التوالي.

٦. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية*	١٩١,٩٩١,٧٦٠	١٦٢,٠٢١,٢٠٧
سندات خزينة البنك المركزي الأردني**	٥,٥٠١,٣٢٣	٥,٥٠٠,٧١٨
سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية ***	٥,٠٠٠,٠٠٠	-
	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣	١٦٧,٥٢١,٩٢٥
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٢٨٣,٨٠١)	(١٦١,٠٩٩)
	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦

* يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من شركات أجنبية تستحق خلال سنة إلى سبع سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ٠,٤٠٤٪ إلى ٦,١٢٥٪.

** يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من خزينة البنك المركزي الأردني تستحق خلال سنة إلى خمس سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ٣,٩٥٪ إلى ٤,٩٥٪.

*** يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من شركة محلية تستحق خلال خمس سنوات، وبسعر فائدة ٤,٥٪.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	١٦٢,٠٢١,٢٠٧	٥,٥٠٠,٧١٨	-	١٦٧,٥٢١,٩٢٥
المحول الى المرحلة (١)	٥,٥٠٠,٧١٨	(٥,٥٠٠,٧١٨)	-	-
صافي التغير خلال السنة	٣٤,٩٧١,١٥٨	-	-	٣٤,٩٧١,١٥٨
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣	-	-	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣

	٢٠١٩			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	١٢٥,٧٧٤,٥٨٠	٦,٩١٤,٥٢٤	-	١٣٢,٦٨٩,١٠٤
صافي التغير خلال السنة	٣٦,٢٤٦,٦٢٧	(١,٤١٣,٨٠٦)	-	٣٤,٨٣٢,٨٢١
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١٦٢,٠٢١,٢٠٧	٥,٥٠٠,٧١٨	-	١٦٧,٥٢١,٩٢٥

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	-	١٦١,٠٩٩	-	١٦١,٠٩٩
المحول الى المرحلة (١)	١٦١,٠٩٩	(١٦١,٠٩٩)	-	-
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	١٢٢,٧٠٢	-	-	١٢٢,٧٠٢
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٨٣,٨٠١	-	-	٢٨٣,٨٠١

	٢٠١٩			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	-	٢٧٣,٠٣٢	-	٢٧٣,٠٣٢
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	-	(١١١,٩٣٣)	-	(١١١,٩٣٣)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	-	١٦١,٠٩٩	-	١٦١,٠٩٩

٧. ممتلكات ومعدات

	أراضي*	تحسينات على المأجور	معدات	أثاث ولوازم	مركبات	أجهزة مكتبية	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	١,١١٣,٢٧٢	١٣٠,٣٥٨	٣٤,٧٢١	٦٧,٣٤١	٣٨,٢٤٩	٦١,٤٦٩	١,٤٤٥,٤١٠
الإضافات	-	١٠,٢٨٤	١٨,٣٩١	٤,٣٦٠	-	٤٦,٤٣٩	٧٩,٤٧٤
الرصيد في نهاية السنة	١,١١٣,٢٧٢	١٤٠,٦٤٢	٥٣,١١٢	٧١,٧٠١	٣٨,٢٤٩	١٠٧,٩٠٨	١,٥٢٤,٨٨٤
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	٩١,٩١٨	٣٢,٦٩٩	٦٠,٨٢٥	٢٠,٨٥٥	٥٣,٨٠١	٢٦٠,٠٩٨
استهلاك السنة	-	١٨,٨٦٣	٢,٣٢٨	٣,٥٥٢	٧,٦٧٠	٩,٢٥٥	٤١,٦٦٨
الرصيد في نهاية السنة	-	١١٠,٧٨١	٣٥,٠٢٧	٦٤,٣٧٧	٢٨,٥٢٥	٦٣,٠٥٦	٣٠١,٧٦٦
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١,١١٣,٢٧٢	٢٩,٨٦١	١٨,٠٨٥	٧,٣٢٤	٩,٧٢٤	٤٤,٨٥٢	١,٢٢٣,١١٨
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١,١١٣,٢٧٢	٣٨,٤٤٠	٢,٠٢٢	٦,٥١٦	١٧,٣٩٤	٧,٦٦٨	١,١٨٥,٣١٢

تتضمن ممتلكات ومعدات بنود مستهلكة بالكامل ولا زالت تستخدم في أعمال المؤسسة وتبلغ كلفتها مبلغ ١٤١,٧٩٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

* بلغت القيمة العادلة للأراضي مبلغ ١,٠٩٣,٨٨٥ دولار أمريكي، لاحقاً لتاريخ القوائم المالية قرر مجلس إدارة المؤسسة إعادة تصنيف هذا البند إلى استثمارات عقارية تبعاً لقرار مجلس الوزراء الفلسطيني فيما يتعلق بمشروع بناء مقر المؤسسة الجديد (إيضاح ٨).

٨. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال بناء مقر للمؤسسة. فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٥,٧٦٦	-
إضافات	٧٣,٦٣٥	٥,٧٦٦
استبعادات (إيضاح ١٩)	(٧٩,٤٠١)	-
الرصيد في نهاية السنة	-	٥,٧٦٦

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢١ قرار رقم (١٨/٩٨/٠٢/م.و/م.ا) لعام ٢٠٢١ بنقل مقر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وموظفيها الى مقر سلطة النقد ووقف مشروع بناء مقر المؤسسة. تم استبعاد المشروع وشطب القيمة الدفترية كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ بمبلغ ٧٩,٤٠١ دولار أمريكي. كما بلغت اجمالي المصاريف المتعلقة باستبعاد مشاريع تحت التنفيذ ٥٩٨,٥٥٦ دولار أمريكي.

٩. حق استخدام الأصول

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٧٨,٥٣٠	٢٤٧,٤٧٧
إطفاءات خلال السنة	(٥٩,٨١٤)	(٦٨,٩٤٧)
الرصيد في نهاية السنة	١١٨,٧١٦	١٧٨,٥٣٠

١٠. موجودات غير ملموسة

يمثل هذا البند برامج وأنظمة حاسوب، فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة خلال سنة ٢٠٢٠ و٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٣٣,٧١٨	١٦,٣٤٩
الإضافات	٥,١٢٩	٢٩,٠٨٣
الإطفاءات	(٩,٥٩٣)	(١١,٥٧٠)
الإستبعادات	-	(١٤٤)
الرصيد في نهاية السنة	٢٩,٢٥٤	٣٣,٧١٨

١١. موجودات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد سندات مستحقة غير مقبوضة	١,٤٨٩,٧٥٨	١,٢٤٠,٢٦٢
فوائد مدفوعة لحملة السندات	٩٣,٠٨٣	١٠٢,١٠٧
مصاريف مدفوعة مقدماً	١١,٠٥٥	٩,٢٦٤
فوائد ودائع مستحقة غير مقبوضة	٢,٣٩٤	٦,١٦٠
أخرى	١٥,٦١٣	١٢٨
	١,٦١١,٩٠٣	١,٣٥٧,٩٢١

١٢. مخصص نهاية الخدمة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	١٦٨,٥٤٥	١١٥,٦٦٠
إضافات خلال السنة	٨٠,٢٩٤	٥٤,٧٠٢
دفعات خلال السنة	(٩,٤٤٣)	(١,٨١٧)
الرصيد نهاية السنة	٢٣٩,٣٩٦	١٦٨,٥٤٥

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمؤسسة.

١٣. مطلوبات متعلقة بعقود الايجار

يوضح الجدول ادناه القيمة الدفترية لمطلوبات متعلقة بعقود الإيجار والحركة عليها خلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٩٠,٤٥٤	٢٣٧,٣٩٤
تكلفة التمويل للسنة	١١,١٨٠	١٣,٩٣٥
الدفعات	(٦١,٢٥١)	(٦٠,٨٧٥)
الرصيد نهاية السنة	١٤٠,٣٨٣	١٩٠,٤٥٤

تمثل التزامات العقود المستأجرة الاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن تمارسها المؤسسة وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت المؤسسة تنوي أن تمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

بلغت قيمة مصروف الايجار للعقود قصيرة الاجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل والدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ ١,٣٥٠ دولار أمريكي.

تم خصم التزامات العقود المستأجرة باستخدام نسبة فائدة ٥,٨٧٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

١٤. مطلوبات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مخصص اجازات موظفين	٥٣,٩٨٠	٤٢,٣٤١
ذمم موردين ومصاريف مستحقة	٥٦٠,٨٨٣	٢٠,٩٢٤
	٦١٤,٨٦٣	٦٣,٢٦٥

١٥. احتياطيات

بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون. سيتم استخدام الاحتياطي لتنفيذ أهداف المؤسسة.

يتم تكوين احتياطي إسلامي واحتياطي تقليدي (تجاري) بحيث يتم توزيع صافي الدخل على الاحتياطي الإسلامي والتقليدي على أساس نسبي وفقاً لقيمة رسوم الاشتراك للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في نهاية السنة المالية.

١٦. إيرادات رسوم الإشتراكات

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك الأعضاء، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام ٢٠١٤ لحساب المؤسسة بنسبة ٠,٣٪ من إجمالي رصيد الودائع المحدد بموجب هذا القانون. صدر بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠١٩ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٠٣) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,٢٪ - ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٣٪ من متوسط إجمالي الودائع. كما وصدر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠٢٠/٠٢) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,١٪ - ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,١٪ من متوسط إجمالي الودائع. فيما يلي تفاصيل إيرادات رسوم الاشتراكات:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	١٧,٩٦٨,٤٢٩	٢٨,٦٧١,٠٤٨
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٣,٨٢٩,٨٦١	٥,٦٣٨,٥٢٧
	٢١,٧٩٨,٢٩٠	٣٤,٣٠٩,٥٧٥

١٧. صافي أرباح الاستثمارات والودائع

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد موجودات مالية تجارية بالكلفة المطفأة	٤,٤٩٢,١٩٥	٣,٤٥٠,٤٥١
أرباح موجودات مالية إسلامية بالكلفة المطفأة	٨١٨,٥٣٣	٥٧٨,٦٨٤
إيرادات عوائد استثمارية – ودائع لأجل لدى سلطة النقد	١,٧٢٢	١١٤,١٢٥
إيرادات عوائد استثمارية – ودائع لدى البنوك	٨٩,٣٩٦	٧٧,٦٦٠
إطفاء علاوة أو خصم سندات، بالصافي	(٩١٠,٢٣٣)	(٢٢٠,١٦٤)
	٤,٤٩١,٦١٣	٤,٠٠٠,٧٥٦

١٨. نفقات الموظفين

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	٦٠٢,٣٢٢	٤٥٨,٣٨٠
تعويض نهاية الخدمة	٨٠,٢٩٤	٥٤,٧٠٢
مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	٦٠,٧٤٣	٤٧,٠٤٨
بدل تنقلات للموظفين	٤٧,٥٥٦	٤٣,٤٠٦
مصاريف تأمينات صحية	٢١,٢٢٨	١٨,٢٧٢
إجازات مستحقة	١٢,٢٠٢	٧,١٠٤
تدريب ومؤتمرات ولقاءات عمل	٥,٩٢٧	٥٥,٨٣٧
مصاريف اتصالات	٤,٨٨٩	٤,٣١٥
محروقات	١,٩٨٥	٢,٩١١
مكافآت موظفي المؤسسة	-	٢,٣٢٦
أخرى	٢,٥٣٤	٣,٠٨٧
	٨٣٩,٦٨٠	٦٩٧,٣٨٨

١٩. مصاريف إدارية وعامة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مصاريف عمولات شركات وساطة مالية	٢٦٢,٧٩٧	٢٣٢,١٩٠
رسوم واشتراكات	٥٦,٩٥٠	٥٣,٤٩٩
مكافآت أعضاء ولجان مجلس الإدارة	٤٠,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
دعاية وإعلانات	٣٤,٥٦٤	١٠,١٩٠
أتعاب قانونية واستشارات مهنية	٢٢,٠٣٦	٢٤,٦١٠
مياه وكهرباء	١٤,١٩٦	١٣,٥٣٨
نظافة وحراسة	١٣,٩١٣	٩,٣٦١
بريد وهاتف وإنترنت	١٣,٣٧٤	٧,٤٣٦
تجهيزات مكتبية	٧,١٣١	٤,٣٨٣
تقارير سنوية وخطط عمل	٤,٦٢٣	٣,٨٣٣
صيانة	٣,١٨٥	٤,٠٢٣
مصاريف عمولات وفوائد بنكية	٢,٢٨٨	٢,٦٣٣
محروقات	١,٧٨٩	١,٨٦٣
ضيافة	١,٧٦٢	٣,٤٤٠
مركبات	١,٣٦٣	١,٣٤٨
قرطاسية ومطبوعات	١,٣٠١	٢,٩٥٩
تأمينات عامة	٢٧٧	٤٠٠
سفر وإقامة أعضاء ولجان مجلس الإدارة	-	٤,٢٤٢
رسوم مبانٍ	-	٢,١٦٧
أخرى	٥,٢٢٣	٣,٠٥٩
	٤٨٦,٧٧٢	٤١٠,٥٧٤

٢٠. مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك (إيضاح ٣)	١٦,١٣٧	-	-	١٦,١٣٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦)	١٢٢,٧٠٢	-	-	١٢٢,٧٠٢
	١٣٨,٨٣٩	-	-	١٣٨,٨٣٩

	٢٠١٩			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك (إيضاح ٣)	٣٠٩	-	-	٣٠٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦)	-	(١١١,٩٣٣)	-	(١١١,٩٣٣)
	٣٠٩	(١١١,٩٣٣)	-	(١١١,٦٢٤)

٢١. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤,٤٣٧,٦١٣	٢,٩٨٢,٤٩٠
أرصدة وودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٠٣,٦٢٥	٦,٣٠٠,٨٧٥
	٤,٥٤١,٢٣٨	٩,٢٨٣,٣٦٥

٢٢. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

تشمل قائمة المركز المالي على الأرصدة التالية مع جهات ذات علاقة:

		٢٠٢٠	٢٠١٩
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة وودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس إدارة	١٠٣,٦٢٥	٦,٣٠٠,٨٧٥

تشمل قائمة الدخل والدخل الشامل المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة:

	طبيعة العلاقة	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد ودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس إدارة	١,٧٢٢	١١٤,١٢٥
مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الادارة	مجلس إدارة	٤٠,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
رواتب ومنافع الإدارة العليا:			
منافع قصيرة الأجل		١٣٨,٦٣٤	١٦٢,١٨٦
نهاية الخدمة		١٤,٦٠٨	١٣,٩١٩

٢٣. قياس القيمة العادلة

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	تاريخ التقييم	المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦):					
	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٠٧,١١٧,٦٩٢	٢٠٢,١١٧,٦٩٢	-	٥,٠٠٠,٠٠٠

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

	تاريخ التقييم	المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦):					
	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١٦٨,٠٨٥,٤٨٠	١٦٨,٠٨٥,٤٨٠	-	-

٢٤. القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية حسب تصنيفها في القوائم المالية:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤,٣٨٤,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧	٤,٣٨٤,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧
أرصدة وودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٠٣,٦٢٥	٦,٣٠٠,٨٧٥	١٠٣,٦٢٥	٦,٣٠٠,٨٧٥
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٣٣٦,٣٤٤	٨,٩٦٣,٢١٧	٣,٣٣٦,٣٤٤	٨,٩٦٣,٢١٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	٢٠٧,١١٧,٦٩٢	١٦٨,٠٨٥,٤٨٠
موجودات مالية أخرى	١,٤٩٢,١٥٢	١,٢٤٦,٤٢٢	١,٤٩٢,١٥٢	١,٢٤٦,٤٢٢
	٢١١,٥٢٦,٢٤٦	١٨٦,٨١٧,١٩٧	٢١٦,٤٣٤,٦٥٦	١٨٧,٥٤١,٨٥١
مطلوبات مالية				
مطلوبات متعلقة بعقود الايجار	١٤٠,٣٨٣	١٩٠,٤٥٤	١٤٠,٣٨٣	١٩٠,٤٥٤
مطلوبات مالية أخرى	٥٦٠,٨٨٣	٢٠,٩٢٤	٥٦٠,٨٨٣	٢٠,٩٢٤
	٧٠١,٢٦٦	٢١١,٣٧٨	٧٠١,٢٦٦	٢١١,٣٧٨

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للأرصدة والودائع لدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ورسوم الاشتراكات المستحقة والوجودات المالية الأخرى ومطلوبات متعلقة بعقود الايجار والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة غير المدرجة في أسواق مالية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالكلفة بعد تنزيل خسائر التدني (إن وجدت) لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق.

٢٥. أمور أخرى

قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٧ بتوقيع اتفاقية مع البنك الألماني للتنمية (البنك) بقيمة ١٠ مليون يورو، حيث قام البنك الالماني للتنمية بتسديد مبلغ ٩,٠٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي) من قيمة المنحة من مساهمة وزارة المالية في رأسمال المؤسسة نيابة عنها. كما سيقوم البنك بتقديم دعم فني للمؤسسة بالرصيد المتبقي من المنحة بقيمة ٩٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١,٠٩٠,١١٩ دولار أمريكي)، حيث تم توقيع اتفاقية منفصلة مع شركة استشارية بالخصوص. بلغت اجمالي قيمة المبالغ المحوّلة للشركة الاستشارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩ مبلغ ٣٦٦,٩٦٩ يورو و٢٢٢,٩٩٧ يورو، بالتوالي (أي ما يعادل ٤٢١,٠٩٤ دولار أمريكي و٢٥٥,٨٨٧ دولار أمريكي)، ومن المتوقع الإنتهاء من تنفيذ الاتفاقية خلال عام ٢٠٢١.

٢٦. إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تنجم عن الأدوات المالية هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والأرصدة والودائع لدى سلطة النقد ورسوم الاشتراكات المستحقة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المتداولة الأخرى، فان تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تنتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته وهي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المحتملة ولتمويل نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية. باستثناء مخصص تعويض نهاية الخدمة، فإن معظم مطلوبات المؤسسة المالية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القوائم المالية.

فيما يلي تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
	سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤,٣٨٤,٨٤٣	-	-	٤,٣٨٤,٨٤٣
أرصدة وودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٠٣,٦٢٥	-	-	١٠٣,٦٢٥
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٣٣٦,٣٤٤	-	-	٣,٣٣٦,٣٤٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٥٦,٨٨٧,٥٣٠	١٤٥,٣٢١,٧٥٢	-	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢
ممتلكات ومعدات	-	-	١,٢٢٣,١١٨	١,٢٢٣,١١٨
حق استخدام الأصول	-	-	١١٨,٧١٦	١١٨,٧١٦
موجودات غير ملموسة	-	-	٢٩,٢٥٤	٢٩,٢٥٤
موجودات مالية أخرى	١,٦١١,٩٠٣	-	-	١,٦١١,٩٠٣
مجموع الموجودات	٦٦,٣٢٤,٢٤٥	١٤٥,٣٢١,٧٥٢	١,٣٧١,٠٨٨	٢١٣,٠١٧,٠٨٥
المطلوبات				
مخصص نهاية الخدمة	-	٢٣٩,٣٩٦	-	٢٣٩,٣٩٦
مطلوبات متعلقة بعقود الايجار	٣٥,٠٩٦	١٠٥,٢٨٧	-	١٤٠,٣٨٣
مطلوبات مالية أخرى	٦١٤,٨٦٣	-	-	٦١٤,٨٦٣
مجموع المطلوبات	٦٤٩,٩٥٩	٣٤٤,٦٨٣	-	٩٩٤,٦٤٢
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	-	-	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	-	-	٢٧,٦٦٤,٣٦٦	٢٧,٦٦٤,٣٦٦
احتياطي بنوك تجارية	-	-	١٧٠,١٧٣,٢٦٣	١٧٠,١٧٣,٢٦٣
مجموع حقوق الملكية	-	-	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٦٤٩,٩٥٩	٣٤٤,٦٨٣	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣	٢١٣,٠١٧,٠٨٥
فجوة الاستحقاق	٦٥,٦٧٤,٢٨٦	١٤٤,٩٧٧,٠٦٩	(٢١٠,٦٥١,٣٥٥)	-
الفجوة التراكمية	٦٥,٦٧٤,٢٨٦	٢١٠,٦٥١,٣٥٥	-	-

مخاطر العملات الأجنبية

يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل والدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي، مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات الأجنبية مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

٢٠٢٠	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على قائمة الدخل والدخل الشامل دولار أمريكي
الشيقل الإسرائيلي	١٠	١٢٧,٥٢٨

٢٠١٩	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على قائمة الدخل والدخل الشامل دولار أمريكي
الشيقل الاسرائيلي	١٠	٣٢٩,٥١٥

مخاطر أسعار الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل والدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغيرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	٢٠٢٠		٢٠١٩	
العملة	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل والدخل الشامل)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل والدخل الشامل)
دولار امريكي	١٠	٧٩,٧٠٨	١٠	٢٨٦,٧٨٧

٢٧. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

تمارس المؤسسة أنشطتها في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المؤسسة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

٢٨. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المؤسسة هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. يتألف رأسمال المؤسسة من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والتي بلغت ٢١٢,٠١٢,٨٤١ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ١٨٧,٩٠٩,٧٥٨ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

٢٩. مخاطر تأثير فيروس كورونا (كوفيد ١٩)

في ظل استمرار تأثير فيروس كورونا (كوفيد ١٩) على الاقتصاد العالمي وقطاعات الأعمال المختلفة وما رافق ذلك من قيود وإجراءات فرضتها الحكومة الفلسطينية ودول الجوار وبقية دول العالم، فقد تأثرت بعض استثمارات المؤسسة وانشطتها التشغيلية بهذه الأحداث والتي كان لها انعكاس سلبي على نتائج أعمال المؤسسة للسنة مقارنة للعام السابق.

هذا ولا يزال مدى وأثر ما قد ينتج عن هذه الظروف العالمية والمحلية غير محدد ويعتمد على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بموثوقية في الوقت الحالي، وبالتالي لم تتمكن المؤسسة من تقدير حجم الأثر المحتمل بتاريخ اعتماد القوائم المالية، علماً بأنه قد يكون لهذه التطورات أثر على النتائج المالية المستقبلية والإستثمارات والتدفقات النقدية والوضع المالي للمؤسسة.

٣٠. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢١ قرار رقم (١٨/٩٨/٠٢/م.و/م.ا) لعام ٢٠٢١ بنقل مقر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وموظفيها الى مقر سلطة النقد ووقف مشروع بناء مقر المؤسسة. بلغت اجمالي التكاليف المتعلقة باستبعاد مشاريع تحت التنفيذ ٥٩٨,٥٥٦ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.